الانتوساي

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

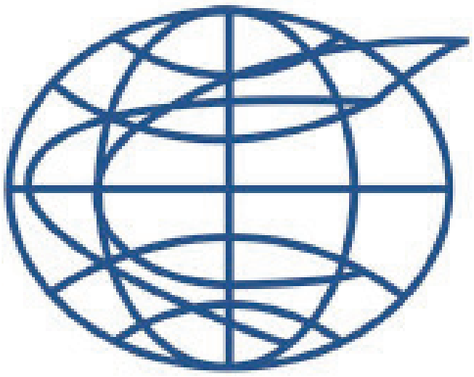

المجلة الدولية

للرقابة المالية الحكومية

هذا العدد

4 **الافتتاحية**

6 **رسالة من المجلة**

8 **الأخبار الموجزة**

18 **تحقيقات صحفية**

مناقشة الأمن الإلكتروني
أثر تدقيق الأداء: مراجعة الممارسة الودية
استخدام أدوات وتقنيات مبتكرة في تدقيق الحكومة المحلية

25 **ماذا يحدث في الإنتوساي**

36 **إلقاء الضوء على بناء القدرات**

37 **تقويم الأحداث**

صدر هذا العدد من المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية بالنيابة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، وذلك على أساس ربع سنوي باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية. وقد تم تخصيص هذه المجلة التي تمثل الجهاز الرسمي للأنتوساي لتحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها.إن الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعني بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياستها.

للاشتراك في المقالات والتقارير الخاصة ومفردات الاخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب المساءلة الحكومية على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
441 G Street N.W , Room 7814
Washington D.C. 20548 , USA
Phone : 4707 512 202
Fax : 4021 512 202
e-mail : intosaijournal@ago.gov

نظراً للدور الذي تقوم به المجلة كوسيلة تعليمية فإن المقالات التي تحتمل قبولها أكثر من غيرها للنشر على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي أتت من ضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية، او التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. وتعد المقالات القائمة على أسس نظرية بحته غير مناسبة للنشر في المجلة. يمكنكم الحصول على التوجيهات الخاصة بالتقديم على:

http://www.intosaijournal.org/aboutus/aboutus.html.

توزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الأنتوساي وغيرهم من الجهات الأخرى المهتمة بالمجال الرقابي. كما يمكن الحصول على نسخة الكترونية من المجلة من موقع الأنتوساي التالي عن طريق شبكة الانترنت أو موقع المجلة:

www.intosai.org.
intosaijournal@gao.gov.

هيئة التحرير

مارغريت كراكير، رئيس – الجهاز الرقابي الأعلى في النمسا

مايكل فيرغرسون، المدقق العام – جهاز الرقابة الأعلى في كندا

نجيب غاتاري، رئيس الوزراء – الجهاز الرقابي الأعلى في تونس

جيني دودارو، المراجع العام – جهاز الرقابة الأعلى في الولايات المتحدة الأمريكية

مانويل غيليناندو، المراجع العام – الجهاز الأعلى للرقابة في فنزويلا

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

جيمس كريستيان بلوكوود (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير

هيذر سانتوس (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعد رئيس التحرير

كريستي كونسيرفيي

الفريق الإبداعي والتحريري

مايك هيكس (الولايات المتحدة الأمريكية)

جوانيتا ايكين (الولايات المتحدة الأمريكية)

داريتشيا بايتس (الولايات المتحدة الأمريكية)

جانيس سميث (الولايات المتحدة الأمريكية)

كريس ستون (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة

بيتر كونوبيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

امادا فاليريو (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون

سكرتارية منظمة الأفروساي.

سكرتارية منظمة الأرابوساي.

سكرتارية منظمة الأسوساي.

سكرتارية منظمة الكاروساي.

سكرتارية منظمة اليوروساي.

سكرتارية منظمة الأولاسيف.

سكرتارية منظمة الباساي.

الأمانة العامة لمنظمة الأنتوساي.

مكتب المراجع و المدقق العام – كندا.

مكتب المدقق العام، تونس.

مكتب المدقق العام، فنزويلا.

مكتب المساءلة الحكومية، الولايات المتحدة الامريكية.

في هذا العدد

الافتتاحية 4

رسالة من المجلة 6

الأخبار الموجزة 8

تحقيقات صحافية

مناقشة الأمن الإلكتروني 18

أثر تدقيق الأداء: مراجعة الممارسة الودية 20

استخدام أدوات وتقنيات مبتكرة في تدقيق الحكومة المحلية 23

ماذا يحدث في الإنتوساي 25

إلقاء الضوء على بناء القدرات 36

تقويم الأحداث 37

http://www.intosaijournal.org

رئيس منظمة الانتوساي يشارك آخر الأفكار والانعكاسات على مسيرة الأجهزة الرقابية

إعداد: د. حارب سعيد العميمي، رئيس ديوان المحاسبة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)

أدركت من خلال رحلة عملي كرئيس للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة(الانتوساي) مدى الحاجة لاستكمال الأعمال الجبارة والمناطة من قبل أقراني السابقون من الرؤساء. وعليه أود مشاركتكم وجهه نظري وآرائي وأفكاري حول مستقبل منظمة الانتوساي، مؤكدا على استمرارنا في مسيرة العمل والمضي قدماً بالعمل والذي يتخلله تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية.

وبعد انعقاد مؤتمر الانكوساي الثاني والعشرون في أبو ظبي، شُغلنا جميعا في السعي لتحقيق تطلعات ورؤى الخطة الاستراتيجية، والتي ركزت وبدورها على التعزيز من مهنيتنا. إلى جانب المضي قدما وبذل جهود تعنى بإنشاء منظمة تمتاز بمهنية عالية في جميع المستويات، الأمر الذي يتطلب الكثير من الجهود إلى جانب ضرورة التأقلم واحداث التغيير.

ومن هنا أود الإشارة إلى التحدي الذي يواجه الأطراف ذات العلاقة، والذي يتمحور في السعي لمزيد من المشاركة الفاعلة والوضوح والشفافية، والتشديد على تقديم معلومات مفهومة وفي الوقت المناسب.

وكما تسعى الانتوساي لإنتاج كمية كبيرة من الوثائق، الأمر الذي له أن يقدم مزيدا من التحديات المعنية بكيفية كيفية معالجة وتبادل هذه الوثائق، وعلى وجه الخصوص كيفية تسهيل إمكانية استيعابها والاستعانة بها من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs).

كما نحاول تعزيز وضوح وموثوقية الإصدارات المهنية من خلال العمل وفقا لإطار عمل الانتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP)، إلى جانب توسعة استخدام وقابلية تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs) كمعايير رسمية في تدقيق القطاع العام، وتقديم أدلة عملية ذات صلة للأجهزة العليا الرقابية ولمدققي القطاع العام.

يعتبر اتخاذ خطوات تسعى إلى تناغم عمليات التواصل والمبادرات العالمية والاقليمية والمحلية أمراً حيوياً. ومن جانب آخر وعلى المستوى الدولي، يتحتم الشروع في مناقشة ممارساتنا كأجهزة عليا للرقابة والتأكيد على القيمة المضافة من قبل منظمة الانتوساي. ويعتبر مجلس مديرين الانتوساي(GB) كمنصة مثالية لمثل هذه المناقشات، خاصة مع استمرار التعرض لمواضيع عدة وهامة لها أن تعيد صياغة وتشكيل بيئة مجتمعنا. وتشتمل هذه المواضيع على: البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، ومدى استجابتنا لعمليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة(SDGs)، إضافة إلى السعي وفي الوقت ذاته لبناء قدراتنا كأجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة والعمل الدؤوب لتحقيق الاستقلالية المطلوبة.

اتخاذ خطوات تسعى إلى تناغم عمليات التواصل والمبادرات العالمية والاقليمية والمحلية أمرا حيوياً

وقد عملت الاجتماعات في الآونة الأخيرة بناءاً على هذه التوجهات، وأود شخصيا مواصلة هذا التوجه والاستمرار فيه. كما اطمح إلى تحقيق الهدف القائم على تعزيز كفاءة وفعالية اجتماعات مجلس المديرين والعمل على تطوير جودة مخرجاته وذلك من خلال تزويد أعضاء مجلس المديرين بمزيد من المعلومات.

تعتبر منظمة الانتوساي (كمثيلاتها من الجهات والمنظمات الإقليمية) كمنظمة تطوعية ضخمة، إلا انها تواجه صعوبة في إلزام الأجهزة العليا للرقابة والامتثال للاستراتيجيات، الأمر الذي له ان يحد من مدى ملائمة المنتجات العالمية والاستراتيجيات الموضوعة. وذلك يجعل من مراجعة النظراء وإطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة(PMF) أدوات قيمة للغاية حيث أنها تقدم فرص للحصول على أدلة قيمة وموثوقة ترتبط بأداء الجهاز الأعلى الرقابي وتطوره. إلا انه وحتى هذا الوقت لم يتم استخدام هذه المعلومات لتعديل خطط العمل لأعضاء منظمة الانتوساي.

كما ينبغي الالتفات إلى ضرورة انتهاز الفرص المعنية بتبادل ومشاركة أعملنا الرقابية المناطة، من مثل استخدام لجنة تقاسم المعرفة (KSC) التابعة لبوابة مبادرة تنمية الانتوساي(IDI) كمركز للمعلومات يسعى لتجميع وتبادل المعلومات المتعلقة بنتائج التدقيق وممارساته وأدلته. لك أن تتصور ما يمكن تحقيقيه من خلال اتاحه المجال للمدققين من الاطلاع على طبيعة عمل مماثلة لزملائهم من جميع أنحاء العالم.

كما انه ليس من السهل العمل على موازنة عمليات دمج الأسس مع متطلبات وتطلعات القرن الحادي والعشرون، ولكن وبما أننا مستمرون بالمضي قدماً بغية لتحقيق التقدم، يتحتم عليها العمل ومواصلة عمليات التبني والابتكار، إلى جانب الاستمرار في صقل المهنية والشفافية والمعارف، والتي عليها أؤمن وبشكل شخصي بإمكانية تحقيق إنجازات كبيرة. وبصفتي الرئيس، فإنه من أهدافي تحريك الانتوساي باتجاه هذا الطريق، وأملي هو مشاركة جميع أعضاء الانتوساي معي في هذه الرحلة.

أزهر الربيع مثلما أزهر موقع مجلة الإنتوساي بحُلته الجديدة

لقد استغرق وقتاً طويلاً!

تم تدشين موقع الانتوساي الالكتروني بحلته الجديدة والذي طال انتظاره في 30 أبريل 2018 تزامناً مع إصدار عدد ربيع 2018. وعلى الرغم من أن تصميم الصفحة الالكترونية يعتبر جديدةً كلياً إلا أن الموقع الالكتروني يظل كما هو www.intosaijournal.org

منذ تأسيسها في عام 1974، حرصت المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (المجلة) – وهي أداة التواصل الرسمية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) – باستمرار على خلق منتدى فاعل لتبادل المعرفة والذي يتبني مجتمع مترابط من خلال مقالاتنا المنشورة والتفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الالكتروني الغني بالمعلومات.

في عدد يناير 2015، دعا السيد جيمس كريستيان بلوكوود – المدير الإداري للتخطيط الاستراتيجي والاتصال الخارجي في مكتب المساءلة الحكومية ورئيس المجلة إلى أهمية الأخذ بالاعتبار الابتكار والشفافية والمساءلة كأساسيات عند العمل في المجلة حيث ركز السيد بلوكوود من خلال مقالته على أهمية أن يكون للمجلة مكانة بارزة في مجال المواقع الإلكترونية.

وقد ذكر «نحن نؤمن بأن زيادة تدفق المعلومات من خلال المزيد من الأدوات والتكنولوجيا التفاعلية ستمنح قراءنا تجربة ثرية في مجال تبادل المعرفة».

وتجدر الإشارة أن الموقع الإلكتروني للمجلة الذي تم إطلاقه للمرة الأولى في عام 1999، وقد تمت إعادة تصميمه للمرة الأولى في عام 2007. ولمواكبة آخر التطورات التكنولوجية ولتحقيق أقصى استفادة ممكنة من تواصل مجتمع التدقيق الدولي فقد آن الأوان لتقديم موقعنا الإلكتروني الجديد الذي نفتخر بإنجازه.

«هدفنا هو أن يكون لنا حضور بارز ومفيد عبر شبكة الإنترنت وأن نقدم محتوىً ثرياً وتفاعلياً يتوافق مع مكانتنا. لقد أردنا أن يكون الموقع الإلكتروني مبادراً ومرحباً بالجميع وكذلك أن يكون

حديثاً وانسيابياً.» وفقاً لتصريح رئيس تحرير المجلة السيدة هيذر سانتوس.

وأضاف السيد بلوكوود بأن التصميم الجديد للموقع الإلكتروني يعتمد على تعزيز نشر وتبادل المعرفة وكيفية القيام بذلك، وقال «في حين تستمر المجلة بالتطور والنماء، فإننا نريد أن نتعرف أكثر على أعضاء الأنتوساي وغيرها من المنظمات ذات الصلة حول العالم. حيث قمنا بتعزيز تواجدنا الفعلي في مختلف الفعاليات حتى نتمكن من الحصول على منظور مباشر وكذلك نشر الأخبار على نحو مباشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. نود أن نحصل على جميع الأخبار والمعلومات وأفضل الممارسات التي نشهدها وننقلها بشكل مفيد. وسيعزز الموقع الالكتروني الجديد من قدرتنا على القيام بذلك».

كان لنشر الأخبار والتواصل المباشر تأثيرات بارزة على قراء المجلة ولعل أهمها هو تعزيز الاتصال وتبادل المعلومات على صعيدٍ دولي. ومع هذا، أكدت السيدة سانتوس «لا نزال نفتقد شريحة كبيرة من قرائنا».

وأضافت السيدة سانتوز «قمنا بعملية مسح بيئي لأعضاء الأنتوساي قبل عشرة شهور تقريباً ولاحظنا أن 17% فقط منهم يستخدمون أحد وسائل التواصل الاجتماعي (أغلبهم يستخدم تويتر). ونريد معالجة هذه المشكلة من خلال دمج صفحة المجلة في تويتر ضمن الموقع الالكتروني الجديد حيث نقوم بتقديم لمحة عن آخر التوجهات وذلك للوصول إلى القراء الذين لا يستخدمون تويتر وبذلك نعطيهم سبباً للانضمام إلى مجتمع تويتر وتقديم المزيد من المشاركات».

من الضروري إشراك والتفاعل مع قراء المجلة وغيرهم من مجتمع المساءلة الكبير للتحفيز على المحادثات الضرورية وتطبيق أحدث الأساليب والتقنيات لإبقاء القراء نشطين.

وأشارت السيدة كريستي كونسيرف مساعد رئيس التحرير في المجلة» حيث أننا حرصنا على تعزيز حضورنا في الفعاليات، لاحظنا أن هناك تغيراً بلا شك في سبل نقل المعلومات للمشاركين. وأوضحت أن العروض التقديمية الساكنة أصبحت من الماضي، حيث تم استبدالها بمنتجات متعددة الوسائط وخصوصاً الفيديو»، وأكدت السيدة كونسيرف بأن «انتشار استخدام العروض المرئية والمسموعة يدفعنا للاستجابة بصورة مشابهة».

وفيما يواصل موظفي المجلة حضور المزيد من الفعاليات، فإننا نهدف إلى تصوير اللحظات الهامة ونشر مقاطع مصورّة أصلية معدة خصيصاً لزوار الموقع الإلكتروني وذلك من خلال قناة فيديو مدمجة. كما وستمكننا قناة الفيديو من ربط المستخدم مباشرة مع موقع يوتيوب حيث يمكننا الحصول على أية ملاحظات يدونها أعضاء الإنتوساي والمنظمات الشريكة باستخدام هذه الوسيلة.

ومن أهم ما يميز الموقع الإلكتروني الجديد هو احتوائه على رزنامة تفصيلية ومتجاوبة تختلف عن تلك الموجودة في الموقع السابق. وبينما تتم إضافة فعاليات الانتوساي أو مراجعتها أو إلغائها، فإنه يمكننا التعامل مع هذه التغيرات بشكل أسرع. وبالإضافة إلى احتواء على تاريخ وموقع كل حدث بشكل نمطي، فإنه يمكننا إضافة تفاصيل حسب الطلب والحصول على خريطة تتضمن الفعاليات إلى جانب رابط إلى تطبيق غوغل ماب للحصول على المزيد من البيانات.

وهناك المزيد! في السابق كانت المجلة تستقبل الأخبار فقط من خلال البريد الالكتروني الخاص بها intosaijournal@gao.gov وفيما أن هذه الطريقة لا تزال فعالة، إلا أنه يمكن لمن يريد المشاركة بتقديم الأخبار مباشرةً عبر الانترنت عن طريق الموقع الالكتروني الجديد.

نحن متحمسون للكشف عن الموقع الإلكتروني الجديد للمجلة، وكالعادة، نحن حريصون على الاستماع للأفكار الجديدة ونرحب بآرائكم حول كيف يمكننا تحسين المجلة (في جميع أشكالها) حيث نسعى إلى ترجمة شعار الانتوساي»الخبرة المشتركة تفيد الجميع» إلى واقع عملي.

ما الجديد؟

محتوى تويتر: يمكنكم الاطلاع على آخر مستجدات قناة المجلة عبر تويتر @intosaijournal

تمرير الأخبار: آخر الأخبار المتعلقة بالأنتوساي على نحو مستمر، لن تفوتوا أي فعالية أو خبر.

قناة الفيديو: القدرة على الربط مع فيديوات أعضاء مجتمع الانتوساي الى جانب تصوير فيديوات أصلية للفعاليات.

التقديم عبر الإنترنت: يمكنكم تقديم أخباركم وفعالياتكم ومقالاتكم مباشرةً من خلال الموقع الالكتروني.

الرزنامة المتجاوبة: الآن ليس عليكم الانتظار لعدد المجلة الربع سنوي القادم لمعرفة آخر المستجدات. يمكنكم إرسال فعالياتكم وسنقوم بإضافتها إلى مباشرةً.

أخبار من الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة من أنحاء العالم

أخبار من اليابان

هيئة التدقيق اليابانية تقدم تقرير التدقيق السنوي مع ملاحظات حول العديد من الموضوعات

قدم السيد/ تيروهيكو كاواتو، رئيس هيئة التدقيق اليابانية (الهيئة)، تقرير التدقيق للسنة المالية 2016 إلى رئيس الوزراء السيد/ شينزو آبي، هذا وقد تضمن التقرير نتائج عمليات التدقيق التي قامت بها الهيئة خلال عامي 2016 و2017 والذي شمل الحسابات الختامية الخاصة بالنفقات والإيرادات السنوية الدولة والأجهزة التابعة للحكومة. وفي أعقاب تقديم التقرير إلى مجلس الوزراء، قام المجلس بدوره بتقديم التقرير والحسابات الختامية بعد تدقيقها إلى البرلمان الياباني (وهو هيئة تشريعية مكونة من مجلسين).

يتضمن هذا التقرير 423 حالة تدقيق لموضوعات بلغ حجمها 87.4 مليار ين ياباني (حوالي 794 مليون دولار أمريكي) من المبالغ المصروفة بشكل مخالف. ×

عكفت الهيئة على إجراء العديد من عمليات التدقيق التي تتسم بسلاستها ومرونتها، إلى جانب استجابتها للقضايا في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب. أشارت الهيئة في هذا التقرير السنوي إلى موضوعات في عدة أمور، منها: التمويل الوطني والشؤون المالية للجهات الخاضعة للتدقيق، التعافي من زلزال شرق اليابان الكبير، تأمين سلامة ورفاه المواطنين، التنفيذ السليم للميزانية، الإدارة السليمة للحسابات العامة، الاستخدام الفعال للنفقات الإدارية، الإدارة الفعالة للأنظمة والمشاريع، الضمان الاجتماعي، وتكنولوجيا المعلومات.

يمكن للهيئة على مدار العام وفي أي وقت شاءت أن تقدم تقاريرها إلى البرلمان ومجلس الوزراء فيما يخص الموضوعات التي قدمت بشأنها آرائها أو طالبت باتخاذ التدابير اللازمة فيها أو تلك التي ترى بضرورتها في تلك السنة المالية (وإن كان ذلك قبل الانتهاء من إعداد تقرير التدقيق السنوي). وكانت هناك 9 حالات من هذا القبيل في عام 2016-2017. وبالمقابل يمكن للبرلمان الياباني أن يطلب من هيئة التدقيق على موضوعات معينة وتقديم تقارير بالنتائج المستخلصة (في عام 2016-2017 قدمت الهيئة تقارير إلى البرلمان حول حالتين من هذا القبيل).

● للاطلاع على تعريف «المبالغ المصروفة بشكل مخالف» يمكنكم زيارة الموقع الالكتروني www.jbaudit.go.jp/english، ولمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع هيئة التدقيق عبر البريد الالكتروني liaison@jbaudit.go.jp أو من خلال موقع http://www.jbaudit.go.jp/english/.

في هذه الصورة: السيد/ تيروهيكو كاواتو، رئيس هيئة التدقيق اليابانية (على يسار الصورة) والسيد/ شينزو آبي، رئيس الوزراء الياباني. المصدر: الموقع الرسمي لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء الياباني.

أخبار من إيطاليا

محكمة التدقيق الإيطالية ترحب بالرئيس الجديد

عُين السيد/ آنجلو بوسيما رئيساً لمحكمة التدقيق في الجمهورية الإيطالية في 29 ديسمبر 2017 بموجب مرسوم صادر عن رئيس الجمهورية.

وقد حصل السيد/ بوسيما على درجة في القانون من جامعة بيروجيا في عام 1974، وفي العام التالي أكمل دراسته في العلوم الإدارية لدى جامعة لاسابينزا في روما.

وفي خلال مسيرته المهنية كمحام ممارس، عمل قاضياً في محكمة التدقيق الإيطالية في عام 1981 وحصل على المركز الأول في المناقشة التي نظمت لهذا الغرض ، وقد قام السيد/ بوسيما طوال خدمته في مجال المحاسبة القضائية بالعديد من الوظائف المؤسسية (الولاية القضائية، التدقيق، والإدارة العليا) منها:

- رئيس هيئة التنسيق لغرف التدقيق المتحدة (United Chambers of Audit).
- قاض مسؤول عن نظم تكنولوجيا المعلومات، حيث قام بإعداد برامج تكنولوجيا المعلومات للأنشطة القضائية وأنشطة التدقيق، كما قام بمراقبة عقود كبرى وتحديد التوجهات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتطوير خدمات الاتصالات عن بعد.
- رئيس غرفة القضاء في فينيتو، حيث تولى مسؤوليات هامة لدى العديد من الجهات مثل هيئة خدمات الملاحة الجوية الإيطالية، ووكالة الفضاء الإيطالية، والصليب الأحمر الإيطالي، ومجلس البحوث الزراعية والاقتصاد، والشركة العامة لخدمات التأمين.
- رئيس رابطة جمعية قضاة محكمة التدقيق الإيطالية.
- عضو في محكمة الضرائب الإقليمية الخاصة بإقليم لاتيوم.

ومازال السيد/ بوسيما يقدم المحاضرات ويدير الدورات التدريبية حول الموضوعات القانونية والاقتصادية في الجامعات وأكاديميات التدريب المهنية، إلى جانب كتابته للعديد من الأعمال ونشرها في إصدارات خاصة حول القانون الإداري وقانون المحاسبة.

أخبار من رومانيا

تعيين رئيساً جديداً لمحكمة الحسابات الرومانية

عيّن البرلمان الروماني السيد/ ميهاي بوسيوك رئيساً لمحكمة الحسابات الرومانية في أكتوبر 2017، وعمل في هذا المنصب لمدة 9 سنوات.

وبصفته رئيس محكمة الحسابات الرومانية، يطمح السيد/ بوسيوك إلى تعزيز جودة مهمة التدقيق من خلال العمل على تطبيق ممارسات العمل الموحد وبناء و تطبيق نظام حاسوبي متكامل ، إلى جانب الأخذ بمبدأ التنقل وتوظيف تعاون نشط وفعال مع الأجهزة المتخصصة والجمعيات المهنية في هذا المجال.

ومن أبرز أولوياته تعزيز تواصل محكمة الحسابات الرومانية مع أصحاب المنفعة والمواطنين، وضمان الشفافية المؤسسية، وتقديم ردود مرنة في ظل البيئة سريعة التغيير بما يتسق مع المهام الدستورية لمحكمة الحسابات.

كما يقترح السيد/ بوسيوك تعزيز التعاون الدولي مع الأجهزة الرقابية الأخرى، ولا سيما في إطار مجتمعات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) ومجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة بالدول الأوروبية (اليوروساي).

للمزيد من التفاصيل والاطلاع على المزيد من السير المهنية، يمكنكم زيارة الموقع الالكتروني لمحكمة الحسابات:
http://www.curteadeconturi.ro

أخبار من مالطا

مكتب التدقيق الوطني في مالطا يحيي الماضي ويستعد للمستقبل

أحيى مكتب التدقيق الوطني في مالطا الذكرى العشرون لتعديل الدستور وذلك خلال عام 2017، الأمر الذي ضمن وبفعالية استقلالية الجهاز المالطي في القيام بالتكاليف الرقابية المناطة إليه.

وقد حوّلت هذه التعديلات الدستورية مكتب التدقيق الوطني إلى مؤسسة مستقلة الأمر الذي يعتبر مطلباً رئيسياً للحفاظ على مصداقيته ومواكبة إعلان ليما الخاص بالمنظمة العالمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

تضمنت فعاليات إحياء الذكرى والتي امتدت عاماً كاملاً زيارة من الدكتور انجلو فاروغيا وهو رئيس مجلس النواب والذي أكد بأن قيم الشفافية الأساسية والمساءلة هي حجر أساس الديمقراطية.

اختتمت رئيسة جمهورية مالطا السيدة ماري لويس كوليريو بريكا الاحتفالات في ديسمبر في كلمة موجهة إلى موظفي مكتب التدقيق الوطني المالطي.

وقالت «نقدر لكم عملكم الدؤوب والمبني على أساس ثابت من القيم الموضوعية والنزاهة حيث قمتم بوضع مصلحة شعب مالطا و غوزو فوق كل اعتبار».

ويعتبر الالتزام والمهنية التي عكسها موظفو وإدارة مكتب التدقيق الوطني سواء في الماضي أو الحاضر من الأسباب الأساسية خلف تميز الجهاز المالطي بمستوى عالٍ ومستدام من المصداقية.

وإيماناً بأن الموارد البشرية هي أكثر الأصول قيمة في مكتب التدقيق الوطني، فقد تضمنت الفعاليات تركيزاً خاصاً على التطوير المهني المستمر لموظفي الجهاز.

وقد قام السيد / نويل كاميليري – نائب المدقق العام ، إلى جانب السيد / إيان ديزو – مدير الموارد المالية والبشرية بإعداد برنامج تدريبي مكثّف.

وتم عقد البرنامج بالتعاون مع المعهد المعتمد للمالية العامة والمساءلة وهو من أحد المعاهد الرائدة عالمياً في مجال برامج المالية الحكومية.

ويهدف البرنامج إلى إعداد الجهاز الرقابي للقيام بالتكاليف الدستورية المناطة إليه وذلك من خلال ضمان إدارة جميع الموارد الحكومية بأفضل السبل الممكنة وبطريقة تكفل الحفاظ على القيمة مقابل المادة مع الالتزام بالقوانين واللوائح الموضوعة.

إن مكتب التدقيق الوطني بصدد الانتهاء من إعداد خطة استراتيجية جديدة بعد الانتهاء من استشارات شاملة في 2017. وستقدم الخطة الخماسية تركيزاً واتجاهاً واضحاً حيث يستمر الجهاز الرقابي بتقديم مساهمات هامة للحكومة الرشيدة في المستقبل.

w.curteadeconturi.ro

N A O
National Audit Office
MALTA

أخبار من محكمة التدقيق الأوروبية

محكمة التدقيق الأوروبية تحتفي بالذكرى الأربعون للتدقيق الحكومي في أوروبا

احتفلت محكمة المدققين الأوروبية بمرور الذكرى الأربعون على تأسيسها وذلك ضمن مراسم رسمية عقدت في لوكسمبورغ في 12 أكتوبر 2017.

وقد حضر المراسم صاحب السمو الملكي الدوق الأكبر ودوقة لوكسمبورغ ، وشهد الاحتفال كذلك حضور ممثلي العديد من الهيئات الوطنية والحكومية إلى جانب ممثلي من الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الدول الأعضاء وسفراء وأعضاء حاليون وسابقون في محكمة المدققين الأوروبية بالإضافة كذلك إلى رؤساء أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة.

افتتح السيد كلاوس- هيينير ليهني رئيس محكمة المدققين الأوروبية المراسم والتي تضمنت كذلك خطابات قدمها كل من رئيسة أستونيا السيدة كيرستي كالجوليد والعضو الأسبق في محكمة المدققين الأوروبية ورئيس البرلمان الأوروبي السيد انتونيو تاجاني ورئيس المفوضة الأوروبية السيد جون كلود جنكير حيث تطرق الجميع إلى وجهه نظره المختلف حول استمرار التنمية في أوروبا والعوامل التاريخية المتعلقة بنشأة وعمل محكمة المدققين الأوروبية ومساهمات المحكمة في تطوير الإدارة المالية في الاتحاد الأوروبي إلى جانب الطموحات والتحديات التي تواجهها وكيف يمكنها المحافظة على دورها بالنسبة لكل من الاتحاد الأوروبي والمواطنين.

للمزيد من الأخبار حول محكمة المدققين الأوروبية، يرجى متابعة الحساب الخاص للمحكمة على موقع تويتر @EUauditors.

حول محكمة المدققين الأوروبية

تم تأسيس محكمة المدققين الأوروبية ومقرها لوكسمبورغ من خلال معاهدة بروكسل في 22 يوليو 1975. وباشرت المحكمة عملها في أكتوبر 1977 وتم الاعتراف الكامل بها كمؤسسة أوروبية في 1 نوفمبر 1993 وذلك بعد تفعيل معاهدة ماسترخت. واليوم، ينتمي 28 عضو إلى محكمة المدققين الأوروبية وتضم حوالي 900 موظف إداري ومهني من جميع دول الاتحاد الأوروبي.

أخبار من ألمانيا

التدقيق على أهداف التنمية المستدامة - تطورات جديدة لدى الجهاز الرقابي الألماني

أصدر مجلس مديرين المحكمة الفدرالية (الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ألمانيا) في يوليو 2017 قراراً استراتيجياً ينص على منح الأولوية لأهداف التنمية المستدامة في أعمال التدقيق المستقبلية، ولذا ستصبح أهداف التنمية المستدامة الآن موضوعاً شاملاً ومشتركاً للتدقيق ينبغي على كافة وحدات التدقيق في الجهاز مراعاته عند التخطيط لأنشطة التدقيق في السنوات القادمة.

تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) السبعة عشر من قبل الأمم المتحدة في عام 2015، والتي تشكل العناصر الأساسية لجدول أعمال 2030، وتشمل وبطريقة متوازنة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة– البيئة والاقتصاد والمجتمع، كما تمثل تلك الأهداف جهوداً عالمية ذات أهداف تطبق في جميع أنحاء العالم.

وفي عام 2017، قامت الحكومة الفيدرالية الألمانية بالتعديل على استراتيجيتها الوطنية للاستدامة بما يتماشى مع جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وهي الآن في صدد تقديم عرض مفصل للمساهمات التي تنوى ألمانيا تقديمها لتحقيق تلك الأهداف.

تماشياً مع الاستراتيجية المعدلة، يخطط الجهاز الرقابي الألماني للقيام بالعديد من عمليات التدقيق الفعلية في عام 2018، بدءاً من إجراء جولة تدقيق لتقييم مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن المقرر أن تسير عملية التدقيق على مدى الجاهزية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لنموذج الخطوات السبع المعد من قبل منظمة الانتوساي، وتهدف تلك العملية إلى تقييم خطة الحكومة في تحقيق أهداف استراتيجية الاستدامة الوطنية وما تعتزم القيام به لرصد تطبيقها.

كما يهدف الجهاز الرقابي الألماني إلى الشروع بأنشطة تدقيق لتقييم أداء بعض البرامج الحكومية الكبرى التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعليه تم القيام بوضع مبادئ توجيهية تدعم اتباع نهج موحد في تدقيق أهداف التنمية المستدامة لدى المحكمة الفيدرالية الألمانية بما يكفل تحليل النتائج المستخلصة من مختلف مجالات التدقيق وتقييمها بصورة شاملة.

سوف يتم الاستعانة بتلك التحليلات الخاصة بأدلة التدقيق في تقديم توصيات قابلة للتطبيق بشكل عام. إلى جانب أدلة التدقيق التي تصدرها أعضاء منظمة الانتوساي الأخرى، يمكن للنتائج المستخلصة من الجهاز الألماني أن تقدم أساساً لأهم الأدلة وذلك للاستفادة منها من قبل الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف ذات العلاقة والراغبين في تقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تعتبر الأدلة التي تم التحقق منها من جهات خارجية عنصراً مكملاً وهاماً للتقارير التطوعية الخاصة بإنجاز أهداف التنمية المستدامة والتي تقدمها الحكومة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة والتابع للأمم المتحدة.

يمكنكم تحميل إرشادات استخدام الشعار الخاص بأهداف التنمية المستدامة وعجلة الألوان والرموز السبعة عشر، من خلال هذا الرابط.

https://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/12/2017/UN-Guidelines-for-Use-of-SDG-logo-and-17-icons-December2017-.pdf

أخبار من النرويج

الأجهزة العليا للرقابة المالية لدى دول الشمال الأوروبي تستفيد من تبادل الخبرات

مشاركة أسرار المهنة في ندوة «التدقيق على الأداء» لعام 2018 في أوسلو

شاركت وفود من كل من الجهاز الرقابي لدى الدنمارك وجزر فارو وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد في ندوة عقدت في أوسلو لمدة يومين، والتي تناولت موضوعين رئيسيين:

- سبل تأكيد تغطية تقارير تدقيق الأداء للقضايا الراهنة ذات الصلة والتأكد من إتاحة التقارير للفئات المستهدفة وعامة الشعب وتيسير الحصول عليها،
- ومدى تأثير التوجهات الاجتماعية على خطط وأنشطة الجهاز الرقابي.

تضمنت الندوة عدة موضوعات تمس الأجهزة الرقابية العليا في دول الشمال الأوروبي في الوقت الراهن، ومنها اختيار مواضيع تدقيق الأداء استناداً إلى عملية الاستطلاع البيئي وعمليات التدقيق الجارية في مقابل اختيارها بناءً على تحليل المتغيرات في المجتمع بشكل أشمل، بالإضافة إلى تحسين التحليلات الكمية في عمليات تدقيق الأداء.

ومن خلال تبادل الخبرات وأجود الممارسات، تعرف المشاركون على تجربة الجهاز الرقابي الأعلى الفنلندي ومدى فعاليته في استخدام شبكة التواصل الاجتماعي (Twitter) والمدونات وذلك فيما يتعلق نشر المعلومات وإثارة الاهتمام بعمليات التدقيق. إلى جانب تجربة الجهاز الرقابي السويدي ودأبه في الاستعانة بالخبراء الخارجيين في مجال ضمان جودة التدقيق على الأداء، كما اطلع المشاركون على دور المجلس الاستشاري في تقديم مساهمات استراتيجية لقيادة الجهاز الرقابي في الدنمارك.

وقد اختتمت الندوة بنتائج ملهمة، ورأى المشاركون أنها مفيدة لتطوير عملية التدقيق على الأداء في الأجهزة الرقابية لدول الشمال الأوروبي بشكل أكبر، معربين عن رغبتهم في إقامة ندوات مماثلة مرة كل عامين.

أخبار من الكويت

- وقع ديوان المحاسبة في دولة الكويت اتفاقية تعاون مع رئيس مكتب التدقيق الوطني لجمهورية فنلندا في نوفمبر.
- شارك ديوان المحاسبة في العديد من اللقاءات والفعاليات، منها:
  - اجتماع فريق مشروع اللجنة الفرعية المعنية بالرقابة المالية التقليدية والمحاسبة (FAAS) الخاص بالمعيار ISSAI 200 والمنعقد خلال الفترة من 3-5 يناير 2018 في لوكسمبورغ.
  - اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالرقابة المالية التقليدية والمحاسبة (FAAS) المنعقد في شهر مارس في بوتان.
  - اجتماعات اللجنة المعنية بمشروع «جمع بيانات التدقيق» (ISO/PC 295) المنعقدة في منتصف شهر يناير في تايلند.
  - الاجتماع السابع والعشرون لمجموعة العمل المعنية بالرقابة على تقنية المعلومات (WGITA) وندوة «ترسيخ ضمان جودة البيانات لتحقيق الفعالية والجودة في عملية التدقيق» المنعقدة في استراليا في إبريل 2018.
  - ندوة «التدقيق على البيانات الضخمة» لمجموعة عمل البيانات الضخمة التابعة للأنتوساي المنعقدة في واشنطن العاصمة خلال الفترة من 19-20 إبريل 2018.
- في إطار اتفاقية التعاون المبرمة مع الجهاز الأعلى للرقابة في إستونيا، استضاف ديوان المحاسبة خبراء من الجهاز الأستوني لمناقشة العديد من الموضوعات، أهمها «التدقيق البيئي على استنزاف الطاقة الكهربائية والمصادر البديلة لتوليد الطاقة المتجددة» و «تأثير انبعاثات المصانع النفطية على جودة الهواء».
- قام ديوان المحاسبة باستضافة ملتقى علمي مشترك مع مكتب التدقيق الأعلى لجمهورية ألبانيا بعنوان «التدقيق المبني على المخاطر» شارك فيه العديد من الأجهزة الرقابية الرائدة في هذا المجال، وذلك خلال الفترة من 9-11 إبريل 2018.

أخبار من ليتوانيا

مكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا يبعث بإشارات إلى القطاع الحكومي

– هناك العديد من الطرق التي يمكن للجهاز الرقابي التأثير من خلالها على القطاع الحكومي ويعتبر التدقيق أحد هذه الطرق. وقد اختار مكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا بالشراكة مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأنتوساي) أسالیباً أقل تقليدية لتحقيق التأثير، وهي عقد مؤتمر خاص بالقطاع الحكومي حول التنمية المستدامة.

وخلال المؤتمر المنعقد في نوفمبر 2017 قدمت «الإشارات» نداء استفاقة للقطاع الحكومي في ليتوانيا وصانعي السياسات والمجتمع الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام حول أهم التحديات التي تتطلب حلولاً فورية بما في ذلك التعليم العام وحوكمة الميزانية والتي تعتبر على رأس الأولويات المحلية ومكتب التدقيق الوطني.

وخلال كلمة الافتتاح قال مدقق عام جمهورية ليتوانيا الدكتور اروناس دولكيز «ليس من الكاف تغيير العناصر الفردية من النظام، بل أنه من المهم جداً أن يتم تطوير النظام بأكمله على نحو دقيق وإيجاد الصيغة الصحيحة لاطلاع العامة.»

فيما أشارت أمين عام الأنتوساي الدكتورة مارغيت كراكر بأنه «لكي يتم الانتباه إلى الإشارات، يتوجب علينا إرسالها بصورة شاملة ومنظمة. وأنه من خلال تبادل الخبرات والإشارات فقط يمكننا منع المزيد من المخاطر الجدية والبدء بمعالجة المشكلات والتي غالباً ما تواجهنا أكثر من أي دولة أخرى».

وتتضمن «الإشارات» عدداً من المتحدثين التحفيزيين مثل السيد جي كريستوفر ميهم من مكتب المساءلة الحكومية – الولايات المتحدة الأمريكية والسيد روني دوينز من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والسيدة اورسلا روزنبيتشلر والتي تمثل المستشارية الاتحادية النمساوية والدكتور جوني فاليجارفي والسيد ساكو تومينين وهم خبراء روّاد في مجال التعليم من فنلندا والسيدة لوسي كريهان من المملكة المتحدة إلى جانب مجموعة من الخبراء المعروفين في ليتوانيا. وقد تم بث العروض التقديمية مباشرةً عبر التلفزيون الوطني مما أتاح المزيد من الانتشار لهذه الفعالية لعدد أكبر من الجمهور.

تم عقد المؤتمر بحضور عدد من الموظفين المستعدين والمتحمسين وذلك تحت رعاية مكتب التدقيق الوطني وقد أثبت المؤتمر بأنه ليس من الضروري أن تكون مثل هذه الفعالية مكلفة للموارد. وقد تم قياس تأثير هذه الفعالية وفقاً لقياسات معينة مثل عدد وسائل الاعلام وعدد المشاركين. كما وأدت إلى أثر مضاعف في القطاع الحكومي، كما وأثرت على أسلوب تفكير المسئولين المعنيين. ويتضمن التأثير الكلمات المطبوعة على كروت العمل الخاصة بمكتب التدقيق الوطني «جلب المنافع».

وبالفعل، استقطب مؤتمر «الإشارات» منافع لصالح القطاع الحكومي إلى جانب طلب عقد مؤتمر ثانٍ والذي يعتزم الجهاز الليتواني تنظيمه في نوفمبر 2018.

يمكنكم الحصول على مزيد من المعلومات حول الإشارات عبر الموقع الالكتروني التالي: www.signals.lt.

أخبار من كوستاريكا

مكتب المراقب العام يصدر رأيه بشأن ضغوطات التغير المناخي

أصدر مكتب مراقب عام جمهورية كوستاريكا وثيقة رأي لتقديم مدخلاته إلى المجلس التشريعي حول أهم العناصر التي تشكل ضغطاً على الخزينة العامة جراء التغير والتقلبات المناخية.

ويتمحور محتوى الوثيقة على الاعتبارات الثقيلة الواجب منحها للتغير المناخي من قبل المدراء الحكوميين وخاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر السريعة وتنبؤات المصروفات والحاجة للتكيف مع أو التقليل من تأثير التغير المناخي.

ملخص عن التوجهات والتحديات التي تمت مواجهتها

تكاليف إعادة البناء والإصلاحات (1988-2010)

بحسب تقديرات مكتب المراقب العام، فإن تكاليف إعادة البناء والإصلاحات الخاصة بالبنية التحتية المتأثرة بالفيضانات والجفاف قد ارتفعت من 8.903 ملايين كولون كوستاريكي في عام 1988 إلى 202,681 مليون كولون كوستاريكي في 2010 (مما يمثل نسبة 1.01% من اجمالي الناتج المحلي في 2010).

وتراوحت التكاليف المرتبطة بالظروف المناخية الحادة في الأعوام من 1988 إلى 2010 ما بين 0.3% و1.7% سنوياً من اجمالي الناتج المحلي للبلد ومع زيادة (متوسطة) تعادل 3% كل ثلاثة شهور.

ارتفاع توجهات التكاليف (2011-2025)

كما وقدّر مكتب المراقب العام التكاليف المتزايدة في التجاوب المستقبلي للظروف المناخية الحادة من 2011 إلى 2025. وفي سياق أكثر تحفظاً، فإن هذه التكاليف تستهلك ما بين 0.68% و1.05% من اجمالي الناتج المحلي حتى عام 2025 وتستنزف ناتج محلي ما بين 1.64% و2.50% في سياق أعلى للمخاطر مما يبين أن المدفوعات تصل إلى 1.47 أضعاف النسبة المئوية القصوى للناتج المحلي المتحّمل حتى اليوم.

التحديات: إنشاء إطار عمل مالي للمناخ خاص في كوستاريكا

من المناسب إنشاء إطار عمل مالي للمناخ يسمح بتحديد وحصر الموارد وذلك لتقليل من حدة والتكييف مع الظواهر المناخية والجوية الحادة.

يجب أن يسمح إطار العمل هذا بما يلي:

- تحديد وتقدير دقيق للموارد المطلوبة.
- توزيع الموارد وفقاً للأولويات.
- متابعة المصروفات المتعلقة بالمناخ والاستثمار في حسابات الميزانية.
- توفير المعلومات للعامة بشكل سريع وتمكين تحليل مطالب المواطنين.

يعتبر إطار العمل المالي المتعلق بالمناخ خطوة هامة لتعزيز الإجراءات المناخية وتعزيز الانتقال إلى ممر تنمية مرن وخالي من انبعاثات الكربون.

الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في بيرو يطبق نموذج جديد للرقابة

قدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في بيرو نموذجاً جديداً ومتناغماً للرقابة المتزامنة والذي يوفر إنذاراً سريعاً للهيئات الحكومية حول الحالات السلبية والتي قد تؤثر في تداخل الأعمال العامة. ويدار هذا النموذج من قبل فرق تدقيق متخصصة ومتعددة المجالات ترافق المؤسسات الحكومية باستخدام علامات الرقابة البارزة إذ يعزز نموذج الرقابة هذا والذي يتصف بأنه تفاعلي ووقائي ومباشر على قدرة المؤسسات في اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

إن إنذارات الرقابة هذه مبنية على دراسات فنية ومتخصصة حيث وفي معظم الحالات يتم إعداد هذه الإشارات باستخدام محطات فضائية تتضمن اجراءات متطورة وأدوات مقارنة ودراسات طوبوغرافية ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ونظام التصوير من خلال الطائرات الصغيرة.

وتمت تجربة النموذج الجديد خلال عمليات «إعادة الإعمار» والتي قامت بها حكومة بيرو في نحو 13 إقليم من الأقاليم المتأثرة بظاهرة «كوستال إل نينيو». وفي نهاية المشروع في فبراير 2018 تمكن المدققون من التعرف على 279 حقيقة رئيسية تهدد الخدمات والإجراءات الوقائية في سبعة أقاليم متأثرة.

تتوفر تقارير التدقيق عبر الموقع الالكتروني www.controloria.gob.pe إلى جانب بعض الملخصات التنفيذية وقد تمت صياغتها بلغة مفهومة للعموم حيث أن مشاركتهم تعتبر هامة لتحقيق الرقابة الاجتماعية ومساءلة الجهة المعنية.

إعادة الإعمار مع التغيير - الأعداد

- استثمار (حوالي) 7.921 مليون دولار أمريكي خلال السنوات الثالث القادمة.
- التدخلات الحكومية المخطط لها هي 9.976.
- تأثر نحو 1.6 مليون شخص و 8285.599 أصبحوا مشردين.

أخبار من الولايات المتحدة الأميركية

مكتب المساءلة الحكومية ومكتب التدقيق الوطني الصيني يعقدان حلقة نقاش مشتركة حول تأثيرات الشيخوخة

في إطار حلقة نقاش حول « تأثيرات الشيخوخة السكانية على الحكومات الوطنية» والمنعقدة في مقر مكتب المساءلة الحكومية الأمريكية في واشنطن دي سي في الفترة ما بين 13-14 مارس 2018، قال الدكتور روبن ترافيس من مكتب التدقيق الوطني السويدي : «إنهما دولتان عظمتان ولهما جهازي رقابة عليا كبيران وموضوعان هائلان».

وتعتبر حلقة النقاش هذه الرابعة من ضمن سلسلة مدرجة في مذكرة تفاهم ثنائية موقعة بين مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي ومكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين الشعبية. وقد اتاحت فرصة الحوار حول السبل التي يمكن للأجهزة الرقابية من خلالها دراسة التأثيرات المرتبطة بالشيخوخة السكانية وخاصة فيما يتعلق بالطلب وتكاليف التقاعد وتأمين الدخل وبرامج الرعاية الصحية. وتضمن المشاركون وفوداً من كندا والصين والدنمارك والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب ممثلين من القنصلية العامة اليابانية في نيويورك وإدارة الضمان الاجتماعي الأمريكية.

وقد تشارك كل من مدير عام مكتب التدقيق الوطني الصيني السيد مينغ يانغ ومراجع عام الولايات المتحدة السيد جين أل دودارو في الترحيب بالحضور. وقد ركز الثنائي على أهمية تبادل الآراء والتفكير قدماً لمعالجة التحديات المرتبطة بالشيخوخة السكانية.

ومن جانب آخر ، قدم المتحدث الرئيسي وكبير الأكتواريين في إدارة الضمان الاجتماعي الأمريكية، السيد ستيفن غوس بيانات حول زيادة نسبة الأعمار الطويلة وكيف يؤثر ذلك على الحكومات الوطنية على المستوى الأكبر(تغيير توزيع الأعمار) وعلى المستوى الأصغر (يعيش الأفراد لسنوات طويلة).

وأشار السيد غوس بأنه وعلى الرغم بأننا نجد أنفسنا في عالم يعتمد على دفع الاستحقاقات أولاً بأول حيث يتساوى الاستهلاك مع نسبة الإنتاج، إلا أن هناك حلولاً محتملة كالاستهلاك الأقل لكبار السن و/ أو العمل لسنوات أطول وتقديم خدمات أكثر من قبل الموظفين بعمر العمل.

ومن خلال عرض احصائيات البنك الدولي ، والتي تبّين نمط مشابه للشيخوخة في جميع الدول المشاركة في حلقة النقاش، ناقش السيد غوس مضامين خاصة بالحكومات الوطنية والاقتصاديات والسكان. وقد تطرق للمواضيع التالية:

- بطئ النمو في اجمالي الناتج المحلي والدخل.
- عيش وعمل الأفراد ممن هم أكبر من 65 عاماً لسنوات أطول.
- يشارك العاملون مدخولهم بشكل أكبر.
- يمكن الترحيب بالمزيد من المواليد.
- يمكن للهجرة أن تساعد ومع هذا، لن يستفيد الجميع منها.
- يجب على حكوماتنا التخطيط لصنع التغيير.

وقد قدم المشاركون منظورهم الوطني حول آثار الشيخوخة السكانية على التقاعد وبرامج تأمين الدخل وبرامج الرعاية الصحية، إلى جانب أفضل الممارسات الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمدققين. وتبعت العروض التقديمية نقاشات جماعية منظّمة حيث تمكنت الوفود من التطرق لنقاط هامة.

وقد نتج عن الفعالية التي امتدت ليومان مجموعة من الموضوعات الهامة كالاستدامة طويلة الأمد والأدوار والتكليفات الصحيحة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ونزاهة وعدالة البرنامج، وكيف يمكن للبرامج أن تعمل بنهج شمولي عبر الحكومة وجميعها أمور تتطلب توظيف أدوات وتقنيات خاصة بالتنبؤ. تقدم الشيخوخة السكانية عدداً من التحديات وقد شكك بعض المشاركين بالقدرة على مواجهتها.

وضمن كلمته، أكد السيد غوس بأن العمل على مواجهة التحديات أولاً بأول تعتبر أحد أهم أساسيات النجاح وأضاف بإيجابية معتدلة «إن طبيعتنا كمخلوقات هي إيجاد السبل».

مناقشة الأمن الإلكتروني: جهود مكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة لمواجهة التحديات المتزايدة

بقلم توم ماكدونالد، مدير مهام الأمن الالكتروني - مكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة.

الأمن الإلكتروني - أولوية في المملكة المتحدة

إن مواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الالكتروني تعتبر أولوية واضحة بالنسبة لحكومة المملكة المتحدة. ففي استراتيجية الأمن القومي في عام 2010 تم تصنيف الأمن الالكتروني على أنه تهديد من «الدرجة الأولى»، واعتبرت الحكومة التهديدات الناجمة عن الأمن الالكتروني بحجم تهديدات الهجمات العسكرية التقليدية أو غيرها من الكوارث الطبيعية. وفيما يستمر اقتصاد المملكة المتحدة وخدماتها العامة بالتحول نحو النظام الرقمي، فإن ضمان أمن وموثوقية الإجراءات المرتبطة بالأنترنت يعد أمراً بغاية الأهمية. وفي عام 2011 أصدرت الحكومة أول استراتيجياتها الوطنية المعنية بالأمن الالكتروني، بميزانية بلغت نحو 860 مليون جنيه إسترليني. كما قد سعت الحكومة المركزية لزيادة القدرات للتعامل مع التحديات المرتبطة بالأمان الالكتروني والعمل بالشراكة مع الآخرين لجعل النشاطات الالكترونية لكل من القطاع الخاص والمواطنين أكثر أماناً.

ومع هذا فقد أدركت الحكومة بأنه وعلى الرغم من تحقيقها لبعض التطور، إلا أنها لم تعمل على تغطية النطاق المطلوب بالسرعة التغيرية اللازمة لاستباق التهديدات التي أصبحت أكثر تسارعاً.

وقد خصصت الحكومة في الاستراتيجية الوطنية الثانية للأمن الالكتروني والصادرة في 2016 مبلغ 1.9 مليار جنيه إسترليني على مدى خطة خماسية. وقامت الحكومة كذلك بإعادة صياغة نهجها القائم من خلال تطبيق الاستراتيجية الجديدة على ثلاثة جوانب معينة من النشاط - «الدفاع» و«الردع» و«التطوير»- مع ضرورة تطبيق مفهوم أساسي وإنشاء مركز جديد للأمن الالكتروني القومي مصمم خصيصاً للدفاع بفعالية أكبر عن الشبكات البريطانية ويقوم كذلك بتطوير عمق واتساع المهارات الالكترونية المتاحة في القطاعات الخاصة والحكومية في المملكة المتحدة.

الأمن الالكتروني - استجابة مكتب التدقيق الوطني البريطاني

يواجه مكتب التدقيق الوطني البريطاني للتحديات المرتبطة بالتدقيق على مصروفات الأمن الالكتروني بثلاثة طرق.

1

أولاً: يقوم الجهاز الرقابي البريطاني بتقييم فعالية البرنامج الوطني الخاص بالأمن الالكتروني إلى جانب غيره من نشاطات الحكومة المركزية الأخرى التي تم تصميمها لحماية البيانات. وتأتي التقارير المعدة حول برنامج الأمن الالكتروني القومي وحماية المعلومات عبر الحكومة من ضمن الأمثلة حول عمل مكتب التدقيق البريطاني في هذا المجال. وتوثق هذه التقارير الصعوبات المتعلقة بحماية المعلومات عند إعادة تصميم الخدمات الحكومية وتقديم التقنيات الضرورية لدعمها.

2

ثانياً: يقوم مكتب التدقيق الوطني البريطاني بالتدقيق على العناصر الالكترونية الخاصة ببرامج أخرى، ومدى تجاوب الحكومة مع الحوادث المتعلقة بقضايا معينة للأمن الالكتروني. وتتناول مختلف المبادرات والمشروعات اعتبارات خاصة بالأمن الالكتروني على نحو متزايد، ابتداءً بمخططات النقل الرقمية ومروراً بمؤشرات الطاقة الذكية، وأمن المعاملات المالية عبر الانترنت. وقد تطرق الجهاز البريطاني في تقريره الالكتروني حول الاحتيال إلى مدى تأثير شبكة الانترنت وتغييرها لطبيعة الجرائم، وأن الجهات القانونية تسعى جاهدة لمواكبة هذا التغيير. حيث يتم تقديم المزيد من الخدمات الحكومية عبر الانترنت في حين أصبح الاتصال بالأنترنت ميزة ثابتة لكل شيء – ابتداءً من التجهيزات العسكرية وحتى التقنيات الطبية– فإن الاهتمام بالعنصر الالكتروني قد يشكل جزء أكبر من مهام التدقيق.

ومن ضمن الأمثلة الجيدة حول هذا هو حادثة «أريد البكاء Wanna Cry» والتي أثرت على العديد من مؤسسات الخدمات الصحية الوطنية (إلى جانب غيرها من المؤسسات) حول العالم. وفي أكتوبر 2017، قدم مكتب التدقيق الوطني البريطاني تقريراً تناول من خلاله القصور في استجابة الحكومة. وقد اتى هذا التقرير من ضمن مساعيه لمساعدة الحكومة على التطور في حال وقوع أية مخالفات أو حوادث.

3

ثالثاً: يقوم الجهاز البريطاني بتجهيز وتدريب موظفيه لمساعدة الجهات العميلة على الاهتمام بالمشكلات التي قد يواجهونها والمتعلقة بالعناصر الالكترونية. وقد قام مكتب التدقيق الوطني البريطاني بإضافة نشاطات جديدة للبرامج الدائمة الخاصة بتدريب مدقق تقنية المعلومات والأنظمة بغرض إشراك عدد أكبر من الموظفين. والتقى ممثلو الصناعة والحكومة ورئيس المركز القومي للأمن الإلكتروني بموظفي الجهاز البريطاني خلال التدريب السنوي وأسبوع التنمية الذي يقدمه مكتب التدقيق الوطني، وأطلعوهم على آخر التطورات.

وقد شارك مكتب التدقيق الوطني البريطاني الرؤى مع الزملاء ممن عبروا عن اهتمامهم بالأمن الالكتروني من خلال المدونات واقتراح المقالات والإرشادات. ومن ضمن آخر إصدارات مكتب التدقيق الوطني «الأمن الالكتروني ودليل مخاطر المعلومات الخاص بلجان التدقيق». كما توفر الارشادات التي استقبلتها المؤسسات المتوسطة والصغيرة بصدر رحب لائحة متابعة تتضمن الأسئلة المتعلقة بالموضوعات ذات الاهتمام الخاص، ومن ضمنها:

- منهج كامل للأمن الالكتروني وإدارة مخاطر المعلومات.
- القدرة المطلوبة لإدارة الأمن الالكتروني.
- موضوعات معينة، كإدارة مخاطر المعلومات وأمن الشبكات وتعليم المستخدم وإدارة الحوادث والحماية ضد البرمجيات الضارة والمراقبة والأعمال المتنقلة والمنزلية.
- مجالات ذات صلة، تشتمل على استخدام خدمات «كلاود» وتطوير خدمات أوتكنولوجيا جديدة.

يعتبر الأمن الإلكتروني مجال دائم التغيير، وعليه يعمل مكتب التدقيق الوطني بالتشاور مع العملاء على مواصلة تعلم المزيد حول تطورات السياسة والتكنولوجيا ذات الصلة. ومن خلال المناقشات مع مختلف العملاء، اكتشف مكتب التدقيق الوطني وجود نقص عام في الخبرات والمهارات المطلوبة للتعامل مع التغيرات الفنية. كما تجدر الإشارة إلى انه يمكن لنشر الوعي والممارسات الجيدة أن تساعد العملاء على التكيف.

وبالطبع وتزامناً مع جميع هذه الأعمال، يتحتم على مكتب التدقيق الوطني المحافظة على نظامه الداخلي، وخاصة في أثناء عملة على حفظ بيانات حساسة تخص العميل إلى جانب بيانات تتعلق بالإدارة الداخلية والعمليات، ولهذا فقد تم بذل جهود كبيرة لتطوير ممارسات الأمن الداخلية وتعزيز وعي موظفي الجهاز. إنها عملية مستمرة وتماماً كعملائنا، فإنه من المهم جداً أن نكون متأهبين وسريعين في مواجهة أية تحديات تخص الأمن الالكتروني.

للمزيد من المعلومات: tom.mcdonald@nao.gsi.gov.uk

أثر تدقيق الأداء

مراجعـــة الممارســـة الـودية

بقلم السيد فيتال بوت، مستشار، محكمة الحسابات البلجيكية،
وأستاذ زائر، معهد الحوكمة العامة، جامعة لوفان الكاثوليكية

تطلعات كبيرة – أثر أجهزة الرقابة العليا

وضعت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) ومنظمة الأمم المتحدة (UN) تطلعات كبيرة لأجهزة الرقابة العليا كما هو واضح في العديد من معايير الإنتوساي وقرارات الأمم المتحدة.

إضافة إلى ذلك، تأمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تقوم أجهزة الرقابة العليا بالمساهمة في نظام حوكمة أفضل[1]، وتعتبر العديد من الوكالات الخاصة بمساعدات التنمية أجهزة الرقابة العليا أنها «سفراء ومروجون على المستوى الدولي للمفاهيم، مثل الشفافية، المسائلة، الحوكمة، والأداء[2]».

في العديد من الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية، ترى أجهزة الرقابة نفسها أنها محركات للتغيير. على سبيل المثال، تنوي محكمة الحسابات البلجيكية «أن تضاعف أثر التدقيق على سياسة ووظائف الحكومة، وعلى إدارة الموارد العامة، وعلى رقابة البرلمان[3]».

مع مثل هذه التطلعات الكبيرة، يبرز السؤال، «ما المدى الذي تستطيع فيه أجهزة الرقابة العليا المساهمة فعليا من أجل حكومة أفضل؟»

تطلعات كبيرة – هل بالإمكان تحقيقها؟

توفر الأنظمة الخاصة بقياس أداء جهاز الرقابة الأعلى معلومات مثيرة للاهتمام، ولكن بالنظر إلى أن هذه المعلومات يتم إخراجها من قبل أجهزة الرقابة العليا أنفسهم، يمكن لأي أحد أن يشكك في صحة هذه المعلومات. وبما أن البحث العلمي أكثر موضوعية، سيستخدم هذا المقال الكتابات الأكاديمية كمصدر رئيسي للبيانات. تم العثور على إحدى وثلاثون دراسة (1980-2017) تناقش وبشكل خاص أثر تدقيق الأداء وأجهزة الرقابة العليا[4]، وكانت معظم البحوث على هيئة استبيانات، ودراسات حالات، وتحليل احصائي.

في معظم الدراسات، تم تعريف مصطلح «أثر» بطريقة فعالة، مثل تطبيق التوصيات والتغيرات في الممارسات الإدارية، وتدابير السياسة العامة، إلخ. وهناك بعض الدراسات التي ترى أن الأثر النظري يشمل إيجاد أفكار جديدة وتحفيز المناقشة. ولكن، هناك أبعاد، مثل الاستخدام التكتيكي والذي لا يحظى بالاهتمام الكافي.

أظهرت الدراسات أن تدقيق الأداء يوفر أثر إيجابي معتدل (فعال بالإضافة إلى كونه نظري) على الجهات الخاضعة للتدقيق. وتصف الكتب تسعة مجموعات من العوامل التي تساهم في أثر تدقيق الأداء، بعضها يتعلق بعملية التدقيق ويمكن التأثير عليها من قبل المدقق، ومن ضمنها:

- العلاقة البناءة بين المدقق والجهة الخاضعة للتدقيق خلال عملية التدقيق (بيئة تتصف بالثقة، والحوار المفتوح، والقيم المتبادلة، والأفكار).
- جودة تقرير التدقيق (النتائج الهامة، معايير تدقيق واضحة، توصيات يمكن تنفيذها).
- متابعة التوصيات.

بينما يعتمد أثر المدقق بشكل كبير على الأفعال والتقارير، لا يمكن التأثير على بعض العوامل إلا من قبل جهاز الرقابة الأعلى وبدرجة محدودة، ومن ضمنها:

- استعداد وثقافة الجهة الخاضعة للتدقيق (القابلية للتعلم من الملاحظات، والنقد).
- تزامن إصلاح المشروع مع نتائج التدقيق.
- الأحداث التي تحدث صدفة، مثل تغيير في الإدارة.
- ضغوطات وسائل الإعلام.
- ضغوطات المجتمع المدني.
- ضغوطات البرلمان (عندما يهتم أعضاء البرلمان بتدقيق الأداء، يتم غالبا تبني التغييرات التي أوصى بها تقرير تدقيق الأداء).

حسب إحدى الدراسات، تعتبر «استعداد الجهة الخاضعة للتدقيق» و«ضغوطات البرلمان» جوانب متعارضة: إذا اتفقت الجهة الخاضعة للتدقيق مع ملاحظات المدقق، فستقوم بتنفيذ التغييرات، بغض النظر عن ما إذا كان التقرير سيسبب جدال في البرلمان، أما إذا لم تتفق الجهة مع المدقق، فستقاوم التغيير، إلا إذا كان هناك ضغوطات من البرلمان.

> **توفر الأبحاث الحالية آراء مثيرة للاهتمام حول تدقيق الأداء وأثر جهاز الرقابة الأعلى ورغم ذلك هناك نقاط مبهمة ذات أهمية عالية**

تدعم العديد من الدراسات النظرية التي تقول إن المسائلة الرأسية القوية – بين المواطنين والسياسيين، من خلال عملية انتخابية تنافسية، ومن خلال المنظمات المدنية، ومن خلال الأخبار والإعلام – شرط ضروري من أجل مسائلة أفقية قوية، ومن ضمنها عمليات فحص على الحكومة من قبل الجهات العامة الأخرى، مثل أجهزة الرقابة العليا.

ونتيجة لذلك، لا يمكن أن تكون أجهزة الرقابة العليا «حصراً للفعالية[5]»، عندما تكون جزءا لا يتجزأ من نظام سياسي يفتقر إلى برلمان قوي أو سيادة قانونية متينة[6].

أثر تدقيق الأداء – النقاط المبهمة للأبحاث الحالية

توفر الأبحاث الحالية آراء مثيرة للاهتمام حول تدقيق الأداء وأثر جهاز الرقابة الأعلى. رغم ذلك، يوجد هناك نقاط مبهمة ذات أهمية عالية. وفي حين أن مجال هذا المقال لا يسمح بإجراء تحليل شامل، يجب الإشارة إلى نقطتين هامتين: (1) إن بعض العوامل تظل بعيدة عن الأنظار، و(2) هنالك اهتمام ضعيف بتعقيدات العلاقات العارضة.

هناك العديد من العناصر التي قد تتدخل في أثر تدقيق الأداء والتي تكون فيها الدراسات نادرة أو غير موجودة.

- العلاقة بين طبيعة تدقيق الأداء والأثر. يمكن لتدقيق الأداء أن يكون متنوع الخواص، حتى داخل جهاز الرقابة الأعلى نفسه. إن وجود ترابط بين طبيعة تدقيق الأداء الذي يتم إجراؤه وبين درجة (طبيعة) أثره هو أمر محتمل. وعلى سبيل المثال، هل يقود التدقيق المركز على العمليات إلى أثر أكبر من التدقيق المركز على الفعالية؟

- تباينات توفير الخدمات العامة. بالإمكان توفير الخدمات العامة عن طريق أدوات مختلفة، مثل الجهات المملوكة للقطاع العام والآليات شبه السوقية. هل يستطيع تدقيق الأداء أن يكون فعالا بشكل متساو في كل الحالات الإدارية؟ هل مازال تدقيق الأداء مفيدا في حين يمكن للمواطنين إعطاء الحوافز للأداء بشكل فعال (كما هو الحال في نموذج السوق)؟

إن الأبحاث الحالية نادرا ما تتناول الطرق العادية المختلفة التي يمكن أن تقود إلى الأثر. على سبيل المثال، هل إن أحد العوامل (العلاقة البناءة بين المدقق والجهة الخاضعة للتدقيق، ضغوطات الإعلام) شرط ضروري (بالإضافة إلى عوامل أخرى) لتحقيق الأثر، أو أنه فقط أحد العوامل المساهمة؟

إن تفكيك مثل هذه العلاقات العارضة المعقدة يتطلب طريقة بحث مناسبة، مثل التحليل النسبي النوعي (QCA).

يفترض التحليل النسبي النوعي نظرة تركيبية للعلاقة السببية والتي بموجبها تقود تركيبات مختلفة من العوامل إلى الأثر، وأن كل عامل من العوامل قد يحمل تأثير مختلف وذلك حسب التركيبة.

الاستنتاجات

بشكل عام، تبين الدراسات أن تدقيق الأداء نشاط مفيد ويساهم في تحقيق حكومة أفضل. وإن العوامل التي ذكرت في هذه المراجعة متوافقة بشكل كبير مع الممارسات الجيدة التي تم التوصية عليها في دليل الإنتوساي حول «كيف تزيد من استخدام وأثر تقارير التدقيق: دليل لأجهزة الرقابة العليا».

إضافة إلى ذلك، إن العديد من الممارسات المقترحة المذكورة في الدليل تتوافق مع نتائج الدراسات العلمية، ومن ضمنها الآتي (النص بين القوسين يشير إلى عبارات مذكورة في الدليل):

- العلاقة البناءة بين المدقق والجهة الخاضعة للتدقيق أثناء عملية التدقيق (بلغ الجهة الخاضعة للتدقيق ما هو متوقع حدوثه أثناء عملية التدقيق، اكتب تقارير أداء واضحة ومفهومة).

- جودة تقرير التدقيق (اختر مواضيع مفيدة لكل من السلطات التشريعية والجهات الخاضعة للتدقيق، احرص على أن تكون الجودة من صميم عملية التدقيق، اكتب التوصيات التي تؤدي إلى التغيير).

- متابعة التوصيات (للكشف عن أي تقدم تم إحرازه).

- ضغوطات الإعلام (يجب مراعاة اهتمامات أصحاب المصلحة الآخرين، ساعد الإعلام على فهم تقارير التدقيق).

- ضغوطات المجتمع المدني (التشاور مع الأطراف ذات العلاقة، استخدام منظمات المجتمع المدني لزيادة التفاعل).

- ضغوطات البرلمان (اعلم أن السلطة التشريعية هي أحد أهم عملاء جهاز الرقابة الأعلى).

لذلك، تقوي الدراسات العلمية المتاحة من مصداقية أدلة الإنتوساي. وتوفر الدراسات وأدلة الإنتوساي نقاط انطلاق جيدة لأجهزة الرقابة العليا التي تسعى إلى تقوية أثرها.

المراجع

1- OECD (2015), Supreme Audit Institutions and Good Governance. Oversight, Insight and Foresight, OECD Publishing, p. 141.

2- Dutzler, B. (2013), Capacity Development and Supreme Audit Institutions: GIZ's Approach, in: GIZ & INTOSAI (eds), Supreme Audit Institutions. Accountability for Development, pp. 68-51, Baden- Baden: Nomos, p. 281.

3- Rekenhof, Jaarverslag 2015 ,2014, pp. 15-12.

4- Apart from studies that deal with the impact of performance auditing, a few articles about the impact of SAIs in general were included, because they also reveal a number of factors that are important for the impact of performance auditing. This article builds upon an earlier review of studies from the period 2008–1980, published in: Van Loocke, E., Put, V. (2011), The impact of Performance Audits of SAIs: A Review of the Existing Evidence, and in: J. Lonsdale, P. Wilkins, T. Ling (eds.), Performance Auditing: Contributing to Accountability in Democratic Government: pp. 208-175. For information about the reviewed studies, please contact the author via email at PutV@ccrek.be.

5- Leonard, D.K. (2010), Pockets of effective agencies in weak governance states: where are they likely and why does it matter? Public Administration and Development, pp. 101–91 ,30.

6- As stated in the foreword of the Lima Declaration (International Standards of Supreme Audit Institutions 1): the rule of law and democracy are essential premises for independent government auditing.

استخدام أدوات وتقنيات مبتكرة في تدقيق الحكومة المحلية

مكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا يشارك تجربته الأخيرة

إعداد: بيبا بيبر، مدقق ومحامي حكومي، مكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا (Baiba.Bebre@lrvk.gov.lv)

مقدمة

تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية جاهدة لإيجاد سبل لتعزيز قدرات عملية التدقيق ونشر نتائج أعمال التدقيق بشكل فعال على الأطراف ذات العلاقة. ما هي الخطوات التي يمكن للأجهزة الرقابية اتباعها لتعزيز القيمة المضافة لعمليات التدقيق والحد من مخاطر سوء الإدارة؟ تتضمن هذه الحلول إدخال التكنولوجيا الحديثة، وتحسين التقنيات والأدوات المتعارف عليها وتطويعها، إلى جانب التشجيع على عرض المعلومات وحرية الاطلاع عليها.

تعتبر عملية بناء القدرات ومشاركة نتائج التدقيق أمرا هاماً لاسيما في نطاق الحكومة المحلية، حيث غالباً ما تشكل الأعداد الكبيرة من البلديات والمؤسسات البلدية تحديات أمام محدودية موارد الجهاز الرقابي. وبصفتها الأقرب إلى الشعب، تعمل الحكومات المحلية على توفير مختلف الخدمات الأساسية للسكان، في حين أنها غالباً ما تواجه مصاعب لاسيما فيما يخص قيود التمويل، والتحولات الديمغرافية، والتنمية الاقتصادية والمجتمعية، وتقديم الخدمات.

يشمل التفويض الموكل إلى مكتب تدقيق الدولة لجمهورية لاتفيا عمليات التدقيق المالي وتدقيق الالتزام وتدقيق الأداء في الحكومات المحلية، مما يستلزم مراعاتها بشكل خاص وتطويعها حسب المطلوب تحقيقاً للاستفادة القصوى من عملية التدقيق. وباعتبار أن عمليات التدقيق غالباً ما تسلط الضوء على مثل تلك المشكلات وأوجه القصور التي تعتري إدارة الموارد وممتلكات البلدية، فقد كان لابد من البحث عن سبل جديدة ومبتكرة لمشاركة نتائج التدقيق وتعزيزها.

القياس المرجعي

يعتبر القياس المرجعي عنصراً مهماً في أعمال التدقيق. وعلى صعيد الحكومة المحلية يقوم مكتب تدقيق الدولة بإجراء عمليات تدقيق منتظمة فيما يصل إلى 12 بلدية وفي آن واحد، مما يتيح لها مقارنة الجهات الحكومة المحلية ليس فقط مع نموذج أفضل الممارسات فحسب بل مقارنتها ببعضها أيضاً. عمد المكتب إلى استخدام نهج «إشارة المرور» حيث يتم فيه تقديم المقارنات باستخدام رموز الألوان وذلك بغرض عرض نتائج القياس بطريقة يسهل قراءتها. يُدرج في تقرير التدقيق تقييماً مفصلاً، ويرد العرض البياني في ملخص التقرير وفي المواد الإعلامية.

سهولة الوصول إلى المعلومات

إن تحسين فرص الوصول إلى المعلومات الخاصة بالقطاع العام من شأنه أن يعود بالعديد من الفوائد، لاسيما وأن زيادة الشفافية والكفاءة في الحكومة (على مستوى الدولة ومحلياً) قد يكون أمراً مجدياً.

أثناء عمليات التدقيق، كثيراً ما تقوم الأجهزة الرقابية بجمع ومعالجة المعلومات التي قد تكون مفيدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة إلا أنه يتعذر الوصول إليها بسهولة، ولتعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات يجب إتاحة ملفات المعلومات الأولية للعامة في حال خلوها من أية معلومات سرية أو شخصية، ولذا قام مكتب تدقيق الدولة بتبني هذا المفهوم في خطته الاستراتيجية 2018-2021 مؤكداً على إتاحة فرص اطلاع الأطراف ذات العلاقة على الملفات ذات الصلة والمجدية والتي تم جمعها وإنشائها خلال عمليات التدقيق.

يقوم مكتب تدقيق الدولة غالباً بتحليل المعلومات الصادرة عن الجهات الخاضعة لرقابته (عادة ما يصل عددها إلى 11-12 بلدية في عملية تدقيق واحدة) وذلك خلال عمليات التدقيق على الالتزام وتدقيق الأداء التي يجريها على الحكومة المحلية، كما يقوم بجمع المعلومات حول غيرها من الحكومات المحلية لكي يتسنى له فهم الصورة الأشمل وبشكل أفضل، ولذا يمكن أن تكون تلك المعلومات التي تم جمعها خلال عمليات التدقيق معلومات مستفيضة وتغطي كافة أرجاء الدولة، إلا أنه وحتى الآن لم يتم نشر هذه المجموعة من البيانات وإتاحتها للعامة.

في إطار الاستراتيجية الجديدة لمكتب تدقيق الدولة، نشرت في فبراير 2018 أول

مجموعة من المعلومات حول موضوع بالغ الحساسية وهو إدارة المقابر، والتي اكتشف المكتب أنها محكومة باللوائح الداخلية للبلدية وحدها.

قام مكتب تدقيق الدولة بإجراء دراسة استقصائية على كافة البلديات في لاتفيا لإدراك الأوضاع المحلية في البلاد والتي أظهرت النتائج أنها متجزئة ومتفاوتة بشكل كبير، حيث وجد تفاوت كبير فيما بين الحكومات المحلية فيما يخص القوانين والمبالغ المدفوعة للحصول على قطعة أرض في المقبرة ، بالإضافة إلى ذلك وعلى الرغم من أن اللوائح الداخلية وقوائم الأسعار الخاصة باستخدام المقابر تعتبر وثائق عامة إلا أنه غالباً ما يستعصي (وأحياناً يعتبر أمراً مستحيلاً) الحصول على تلك المعلومات من خلال المواقع الرسمية للبلديات ولوحات عرض المعلومات، ولذا قام مكتب تدقيق الدولة بنشر المعلومات المتعلقة بهذا الشأن على كافة الحكومات المحلية في لاتفيا والبالغ عددها 119 بلدية، تعود هذه الخطوة بالعديد من الفوائد حيث تسمح بإجراء التدقيق العام على تلك المعلومات وتزويد البلديات بالبيانات بما يمكنها من المقارنة والتحليل و تبني أفضل الممارسات.

أدوات التقييم الذاتي

تعتبر عملية التدقيق على كافة مؤسسات البلدية والمؤسسات المملوكة لها عملاً شاقاً ويتطلب قدراً كبيراً من الموارد. إلا أنه لا بد من نشر نتائج التدقيق وأفضل الممارسات على أوسع نطاق ممكن. تعتبر المؤتمرات الصحفية والندوات والبرامج التدريبية عبر شبكة الانترنت قنوات تقليدية لنشر المعلومات، ومن الممكن أيضاً إشراك الحكومات المحلية في تقييم أوضاعها بشكل فعال.

يقوم مكتب تدقيق الدولة بتقديم استبيانات للتقييم الذاتي عقب انتهائه من كل عملية تدقيق يجريها على الحكومة المحلية، تتضمن تلك الاستبيانات ردوداً مجهولة الهوية ويمكن تحميلها مجاناً عن طريق موقع المكتب على شبكة الانترنت. تم إعداد أول نموذج من نماذج التقييم الذاتي بشأن التدقيق على إدارة المقابر وتضمن استفسارات قائمة على معايير التدقيق، كما تم تقديم الإجراء المقترح في كل سؤال وذلك في حال عدم الامتثال أو الامتثال جزئياً. علاوة على ذلك، قام مكتب تدقيق الدولة باختبار الاستبيانات الخاصة ببعض البلديات المختارة (طوعياً) قبل العمل بها رسمياً وذلك لتقديم ملاحظاتها حول مدى وضوح وجدوى أداة التقييم.

تحليل العمليات – دمج إدارة الجودة

في عام 2016، قام مكتب تدقيق الدولة بتقييم الحكومات المحلية فيما يخص تقديمها للخدمات بتكاليف معقولة. وخلال تدقيق الالتزام والأداء، قام المكتب أيضاً بتقييم ما إذا كانت الخدمات التي تقدمها البلدية تستهدف خدمة المستفيدين وما إذا كانت قد قامت بتطويع مواردها وهياكلها التنظيمية بما يتلاءم مع هذه المهمة.

وبعد تقييم أفضل أسلوب للتدقيق، قام مكتب تدقيق الدولة باستخدام عملية التحليل في تقييم الخدمات المقدمة من البلدية، حيث قام الخبراء بفحص كل مرحلة من مراحل تقديم الخدمة وتحديد الخطوات غير الضرورية منها ومن ثم حساب التكاليف. أتاحت عملية تحليل العمليات الحصول على معلومات قابلة للمقارنة يمكن الاستفادة منها في مقارنة وتنظيم المهام المتشابهة في مختلف الحكومات المحلية.

على سبيل الذكر، خلص الخبراء عن طريق مقارنة المؤسسات المعنية بعمليات المحاسبة الحكومية ذات الحجم المماثل إلى إمكانية تحقيق وفورات سنوية تقدر بـ 43200 يورو تقريباً من خلال إجراء عملية المحاسبة بصورة مركزية لدى حكومة محلية معينة مع إقصاء أي خطوات غير مطلوبة، قامت الحكومة المحلية بتنفيذ توصية مكتب تدقيق الدولة ورأت فعلياً أن تطوير وإجراء عملية المحاسبة بصورة مركزية من شأنه أن يسفر عن وفورات لا تقل عن 131000 يورو في السنة.

أوراق المناقشة

نظراً لقيام أجهزة الرقابة العليا بالعديد من عمليات التدقيق سنوياً فهي قادرة تماماً على اكتشاف المشاكل العامة وتحفيز الحوار بشأن التحسينات اللازمة. تمثل أوراق المناقشة أداة مساعدة في دمج الاستنتاجات المستخلصة من كافة عمليات التدقيق ووضعها بشكل موجز، كما تساعد في تسليط الضوء على المشكلات وتيسير إجراء المناقشات.

> **نظراً لقيام أجهزة الرقابة العليا بالعديد من عمليات التدقيق سنوياً فهي قادرة تماماً على اكتشاف المشاكل العامة وتحفيز الحوار بشأن التحسينات اللازمة**

بدأ مكتب تدقيق الدولة في إعداد أوراق المناقشة في عام 2016، وتعتمد تلك الأوراق على نتائج التدقيق في المجالات التي تكتنفها أوجه قصور دائمة والتي تعجز الجهات الخاضعة للرقابة عن حلها لوحدها، كما تهدف إلى تقديم المقترحات لتحسين وتيسير إجراء المناقشات فيما بين الجهات الخاضعة للرقابة والأطراف ذات العلاقة.

نشر مكتب تدقيق الدولة في ديسمبر 2017 ورقة مناقشة حول الإدارة الرشيدة للحكومات المحلية وتطويرها. وتناولت فيها بإيجاز بعض النماذج والاستنتاجات والحلول الممكنة من مختلف عمليات التدقيق الحكومية المنجزة خلال السنوات الخمس الماضية، هذا وقد نشرت الورقة بطريقة استراتيجية خلال مناقشة الإصلاحات الإدارية مما أسهم بشكل كبير ومثمر في مواصلة المناقشات.

كانت عملية إدخال أساليب وتقنيات جديدة في عملية التدقيق الحكومي أمراً صعباً ومليئاً بالتحديات إلا أنه مجزياً إلى حد كبير، فمن خلال تحسين أثر عمليات التدقيق يمكن للأجهزة الرقابية أن تتجه وبشكل ثابت نحو تحقيق حوكمة أفضل.

لمعرفة المزيد حول نهج «إشارة المرور» الخاص بالقياس المرجعي وللاطلاع على المزيد من التفاصيل حول صياغة الدراسة الاستقصائية الخاصة بمكتب تدقيق الدولة في لاتفيا، يمكنكم زيارة الموقع الالكتروني لمكتب التدقيق.

ماذا يحدث في الإنتوساي

تبادل الخبرات يعود بالنفع على الجميع

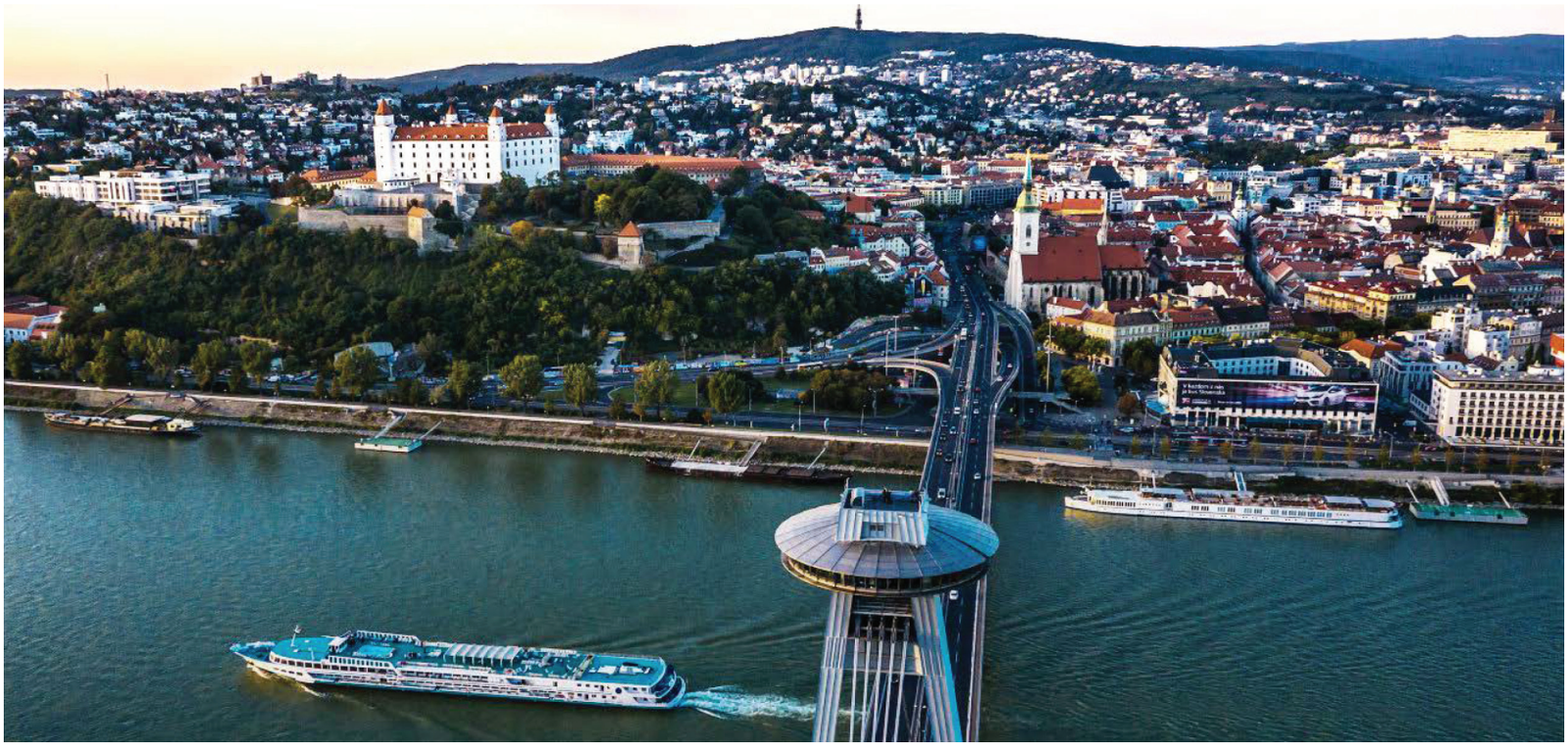

أنت مدعو لتعلم المزيد حول مراجعة النظراء

سوف تستضيف اللجنة الفرعية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الخاصة بمراجعة النظراء مؤتمر «تشجيع واعداد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للقيام بمراجعة النظراء» خلال الفترة من 20-22 يونيو ، 2018 في براتيسلافا، جمهورية السلوفاك.

استنادا على معيار الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 12) « قيم ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة- عمل فارق في حياة المواطنين» و بالتزامن مع ظهور أهداف التنمية المستدامة(SDGs) ومع التركيز على تشكيل مثال يحتذى به ، سوف يناقش المؤتمر تطبيق مراجعة النظراء واستخدام الأدوات المختلفة للأنتوساي لقياس الأداء.

سوف يشمل المؤتمر على اجتماعات نقاشية للجنة الخبراء ونقاشات الطاولة المستديرة والتي سوف تركز على المواضيع الرئيسية التالية:

- الموضوع الرئيسي الأول: تشكيل مثال يحتذي به للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال القيام بمراجعات النظراء.
- الموضوع الرئيسي الثاني: أدوات مراجعة النظراء لتطوير أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- الموضوع الرئيسي الثالث: الممارسات الجيدة في مراجعة النظراء.

ويتم التنظيم بدعم من لجنة بناء القدرات التابعة للأنتوساي، يهدف المؤتمر إلى ما يلي:

- التأكيد على وضع ودعم التطبيق الدولي لمراجعة النظراء كطريقة لتطبيق أدوات تقييم مختلفة للأنتوساي.
- تقديم شهادات ودروس مستفادة حول أدوات مراجعة النظراء.
- تعزيز المعرفة العالمية الشاملة حول مميزات الأدوات الفردية.
- الإلهام لتطوير القدرات والتعلم والتعاون داخل مجتمع الانتوساي.

سوف تتم ترجمة الحدث في وقت واحد من و إلى اللغة الانجليزية و الفرنسية، والاسبانية، كما سيتوفر بث مباشر للمؤتمر على قناة اليوتيوب.

للمزيد من المعلومات حول المؤتمر والتسجيل، الرجاء الاتصال بالجهاز الأعلى الرقابي لجمهورية سلوفاكيا على العنوان التالي: info@nku.gov.sk ، كما تتوفر المعلومات على الموقع الالكتروني:

https://www.nku.gov.sk/web/sao

اللجنة الفرعية لمراجعة النظراء
تشجيع وإعداد الأجهزة العليا
للرقابة للقيام بمراجعة النظراء

Bratislava
2018

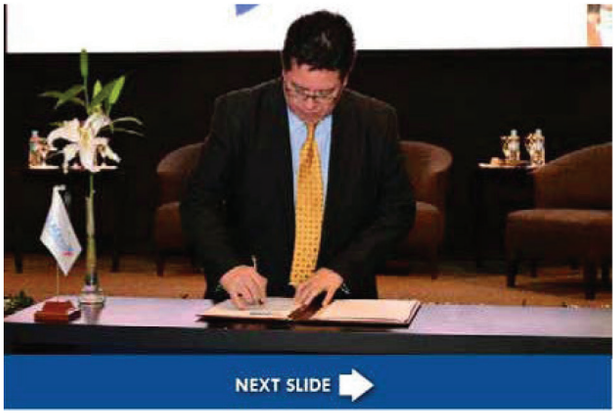

إعلان اسونسيون

أمن الميزانية والاستقرار المالي في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة

يعد إعلان أسونسيون كأحد المخرجات الرئيسية الناتجة عن اجتماع الجمعية العمومية للأولاسيف والذي عقد في العاصمة اسونسيون، البارغواي في شهر أكتوبر 2017. وقد اختص الإعلان بأمن الميزانية والاستقرار المالي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs).

وقد عمل الإعلان على تقديم صورة تعكس مدى ضرورة المبادئ المتعلقة بالإشراف/ والرقابة والممارسة كجزء من مختلف العمليات الحكومية. بالإضافة إلى اقراره للقيمة المضافة من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمعنية بالحوكمة الرشيدة. إلى جانب تقديمه شروحات تعنى بمدى أهمية الاستقلالية في العمل بكفاءة وفعالية على تنفيذ المهام المناطة من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ومن جانب آخر، ركز الإعلان وبشكل خاص على المواضيع المتعلقة بأمن الميزانية والاستقرار المالي وتوفير الموارد البشرية والمادية والاقتصادية باعتبارها عناصر أساسية.

ويراعي الإعلان أطر العمل القانونية والدستورية على نحو متكامل وشامل وذلك فيما يتعلق بكل دولة من الدول الأعضاء، مع تركيزه بشكل خاص على تعزيز وتدعيم القيم المضافة من خلال أمن الميزانية والاستقرار المالي باعتبارهما اشتراطات أولية تعنى بتسهيل الأداء المهني للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – إلى جانب ضمان التطوير المستمر لكافة المخرجات والنتائج المستخلصة والقيمة المضافة. ويأتي الإعلان ليتوافق مع هدف التنمية المستدامة رقم (16) القائم على السلام والعدل والمؤسسات القوية، والذي يعمل بدوره على تحديد الاحتياجات المعنية بخلق مؤسسات فعالة ومسؤولة، وفقا لمبدأ الشفافية في العمل على كافة المستويات.

وتجدر الإشارة إلى أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء في منظمة الأولاسيف يدركون أن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة القائمة على أمن الموازنة والاستقرار المالي على المدى القصير، أو المتوسط أو طويل الأمد لا يمكنها تجاهل الحقائق الاقتصادية والمالية لكل دولة على حدى. ولهذا السبب، ترغب هذه الدول في زيادة القدرات المعنية بعمليات الإشراف مقارنة بمجال التدقيق الممارس في عمليات الرقابة الحالية.

كما يركز الإعلان على ضرورة العمل التعاوني مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى الأطراف الخارجية ذات العلاقة، حيث أن التعاون يعد متطلب أساسي لا غنى عنه في أي عملية إصلاح، خاصة تلك التي لها أن تؤدي إلى زيادة أمن الموازنة والاستقرار المالي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وقد أفضى الإعلان مركزاً على العوامل التي يتحتم على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مراعاتها في أثناء العمل على تعديل أيه من العمليات المرتبطة بالنماذج المالية ، على سبيل المثال : كيفية تحديد التمويل و الموافقة على الميزانية ، والحاجة إلى اجراء عمليات تدقيق خارجية على الحسابات ، ووضع نموذج للمساءلة ، ووضع الأسس المعنية بحماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، بالإضافة إلى العمل الفعال والكفؤ الهادف لدعم الحوكمة الرشيدة ، إلى جانب دعم الأعمال التي تعنى بالتأثير الإيجابي على حياة المواطنين .

يمكنكم تحميل إعلان اسونسيون الخاص بأمن الميزانية والاستقرار المالي في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بالنسخة الإنجليزية والاسبانية.

تطبيق المعايير الدولية

وجهة نظر إقليمية

بقلم جهاز الرقابة الأعلى البرتغالي، رئيس فريق عمل مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالدول الأوروبية (اليوروساي) المعني بالتدقيق والأخلاقيات

من المتوقع من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تقوم بإحداث الفرق في حياة المواطنين، وخصوصا في هذا الوقت الراهن والذي تسعى فيه الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب، يجب على أجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تكون مؤسسات نموذجية، وأن تكون مثالا يحتذى به.

ويعد الامتثال إلى مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)، والاستعانة بالمعايير الدولية لأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 30) كأحد الطرق المعنية بضمان ثقة المجتمع، والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قامت مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالدول الأوروبية (اليوروساي) بإنشاء فريق العمل المعني بالتدقيق والأخلاقيات وذلك لدعم أجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأوروبية في أعمالها المعنية بدعم وتشجيع الالتزام بالسلوكيات الأخلاقية. وقد قام الفريق بتنفيذ عدة مبادرات، وذلك منذ إنشائه عام 2011، و التي تضمنت مبادرات تسعى لتحديد الممارسات الإدارية الأخلاقية للأجهزة العليا للرقابة، وتحليل تلك الممارسات ومقارنتها مع المعايير والتوصيات الدولية، ونشر وثائق حول البنية التحتية الأخلاقية، وتنظيم ندوات وورش عمل حول الأخلاقيات، وأخيرا المشاركة في مراجعة تعديل المعيار الدولي (ISSAI 30).

وقام فريق العمل باستخدام طريقة تفاعلية لمراجعة وتعديل المعيار الدولي (ISSAI 30)، وذلك عن طريق تشجيع المشاركة من قبل جميع الأعضاء. كما ركزت جلسات النقاش المتكاملة في الندوات وورش العمل على كيفية التأثير على المعيار الجديد من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، وتقديم أن جميع المعلومات الهامة قد تم نقلها إلى فريق مراجعة المعيار الدولي (ISSAI 30)، وكذلك المساهمة في تقرير تقييم المراجعة.

وعلى نحو مماثل، أدرك فريق العمل الحاجة لتوفير الإرشاد حول وضع المعيار الجديد حيز التنفيذ، لذلك ترأس عملية نشر دليل «كيف تطبق المعيار الدولي (ISSAI 30)». وتم اعتماد الدليل الذي تم إنشاؤه بمشاركة محكمة المدققين الأوروبية (ECA) وباستخدام المدخلات التي تم الحصول عليها من عدة وورش عمل وأحداث دولية أثناء اجتماع اليوروساي العاشر في العاصمة التركية إسطنبول. وعلى الرغم من أن الدليل مبني بشكل رئيسي على نطاق إقليمي، تستطيع جميع أجهزة الرقابة العليا الاستفادة منه بالنظر إلى طبيعته العامة.

يتطلب المعيار الدولي (ISSAI 30) المعدل الكثير من أجل تطبيقه. وبالإضافة إلى القيم الخمسة الأساسية التي توجه سلوك موظفي أجهزة الرقابة العليا، يؤكد المعيار على مجموعة من مهام جهاز الرقابة الأعلى العامة والتي تهدف إلى إيجاد بيئة تشجع على النزاهة، والتي

تشمل الآتي:

- تطبيق نظام لرقابة الأخلاقيات.
- تبني وتطبيق ونشر مدونة لقواعد السلوك.
- التأكيد على أهمية الأخلاقيات والتشجيع على ثقافة أخلاقيات العمل.
- تحديد الأسلوب من خلال الأفعال وأن يكون الجهاز مثالا يحتذى به .
- المطالبة باشتراك الموظفين والممولين الخارجين في السلوك الأخلاقي وتوفير الإرشاد والدعم.
- حل أوجه التضارب بين المتطلبات الأخلاقية.

يساعد دليل «كيف تطبق المعيار الدولي (ISSAI 30)» أجهزة الرقابة العليا على إيجاد بيئة أخلاقية من خلال توفير إرشاد عملي حول كيفية بناء عناصر نظام رقابة الأخلاقيات. فبينما أنه مبني على أفضل الممارسات والأدوات المفيدة، يجب أن يتم تبني الدليل محليا في كل جهاز رقابة أعلى، لأن إدارته ورقابته يعتمدان بشكل كبير على البيئة المحيطة والثقافة.

ينقسم دليل «كيف تطبق المعيار الدولي (ISSAI 30)» إلى قسمين ويتضمن ستة ملحقات:

القسم أ: منهج تطبق نظام رقابة الأخلاقيات

القسم ب: أهم القضايا الأخلاقية التي يواجهها عادة جهاز الرقابة الأعلى فيما يخص كل من مكونات نظام رقابة الأخلاقيات، البدائل السليمة والممارسات الجيدة المتاحة للتعامل مع ذلك. ويتوقع أن يتم تحديث الجزء الخاص بالممارسات الجيدة بشكل دوري كلما استمرت أجهزة الرقابة العليا في تنفيذ المعيار الدولي (ISSAI 30) المعدل، وكلما اكتسبت خبرات عملية جديدة.

ملحق 1: مراجع الممارسات الجيدة المحددة في المجالات المختلفة

ملحق 2: سلوكيات القيادة الأخلاقية الهامة والمبادرات

ملحق 3: المعضلات الأخلاقية التي قد يواجهها الموظفون والتي يجب مناقشتها

ملحق 4: نمذجة القرارات لمساعدة الأفراد على معالجة المعضلات الأخلاقية

ملحق 5: أمثلة على تعارض المصالح

ملحق 6: قائمة التقييم الذاتي فيما يخص الهدايا والضيافة

فيما يلي العناصر الأساسية الموجودة في الدليل:

مكونات نظام رقابة الأخلاقيات. مدونة قواعد السلوك، القيادة ومناخ السلوك العام، دليل الأخلاقيات، إدارة الأخلاقيات، ومراقبة الأخلاقيات.

وضع الأخلاقيات في سياقها. عند وضع نظام رقابة الأخلاقيات، يجب على جهاز الرقابة الأعلى مراعاة الثقافة بالإضافة إلى الأنظمة القانونية والاجتماعية.

منهج قائم على المشاركة. يجب على جهاز الرقابة الأعلى أن يمضي قدما بطريقة شاملة.

تصرف بشفافية. يجب على جهاز الرقابة الأعلى أن يتصرف بشفافية وأن يقوم بتوفير المعلومات المتعلقة بسلوكه الأخلاقي.

صمم نظام رقابة الأخلاقيات بناء على استراتيجية أخلاقيات تنظيمية معدة جيدا. يجب على أجهزة الرقابة العليا أن تقوم بتصميم نظم رقابة الأخلاقيات بناء على الاستراتيجية العامة وذلك لمعالجة نقاط ضعف ومخاطر محددة.

كيف تعالج المعضلات الأخلاقية. يجب أن يحتوي أي نموذج للممارسة الجيدة للأفراد من أجل معالجة المعضلات الأخلاقية على أربع خطوات رئيسية:

- تحليل المشكلة لتقييم ما إذا كانت تتضمن طرف مصيب مقابل طرف آخر مصيب (معضلة حقيقية)، أو طرف مصيب مقابل طرف مخطئ (قضية التزام) .
- تقييم الموقف وتوفير الحل بناء على القيم المطروحة ثم تقييم الآثار المترتبة على ذلك.
- التأكد مما إذا كان الأشخاص الآخرين المشتركين بالموقف (الإدارة، الزملاء) يتفقون مع الخيارات المطروحة أو البحث عن بدائل .
- تقييم التأثير الحقيقي الناتج عن الإجراء المتخذ إضافة إلى أي ملاحظات أخرى.

السياسات وقوائم الفحص المتعلقة بالهدايا والضيافة. إنه من الثابت تماما والمتعارف عليه أن النزاهة، والاستقلالية، وعدم الحيادية، والموضوعية يمكن التأثير عليهم من خلال: استلام الهدايا والضيافة من الجهات الخاضعة للتدقيق أو الممولين، وقبول الوجبات أثناء مهام التدقيق، إضافة إلى الحصول على السفر المجاني والإقامة والترفيه.

مع ذلك، فإن الممارسة العملية تختلف:

- بعض أجهزة الرقابة العليا تمنع منعا باتا الموظفين من استلام أي هدايا أو مزايا أخرى.
- لدى بعض أجهزة الرقابة العليا توجيهات وقوانين محددة، إما أن تكون مشمولة في القانون أو مذكورة في مدونة قواعد السلوك الخاصة بهم. وتحدد القوانين طبيعة وقيمة الهدايا التي يمكن قبولها، وفي بعض الحالات يجب على المدققين طلب الإذن من الإدارة قبل استلام أية هدايا.
- ترى العديد من أجهزة الرقابة العليا أنه لا يجب على الموظفين قبول هدايا غير مناسبة، وتقوم هذه الأجهزة بتوفير أدلة لتحديد تلك المفاهيم.
- في معظم الحالات، يجب أن تسلم الهدايا الاجتماعية وهدايا البروتوكولات إلى المؤسسة.

قريبا! دعوة لتلقي المدخلات في خطة التطوير الاستراتيجي إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والاصدارات المهنية (IFPP)

قدم مؤتمر الانكوساي الدولي الثاني والعشرون المنعقد في أبو ظبي خلال سبتمبر 2018 تغييران حيويان ذي أهمية لإعداد معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي).

أولاً: تخلل المؤتمر مصادقة على المقترحات الخاصة بإعادة هيكلة إطار عمل الانتوساي للمعايير المهنية الذي تم تبنيه في 2007 ليصبح إطار عمل الأنتوساي للتوجيهات والاصدارات المهنية (IFPP). ويسعى هذا الإطار المعدل لتوضيح المتطلبات التي يجب على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تستوفيها لتثبت التزامها بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI)، مع الاعتبار وفي المقام الأول للمعيار ISSAI 100 المعني بالمبادئ الرئيسية لتدقيق القطاع العام. كما أنه يوضح نطاق إطار العمل مع مبادئ وخصائص التصنيف المنقحة والمعدلة، مقدما اختلافا واضحا بين مبادئ الانتوساي (INTOSAI-P) والمعايير التي يجب أن تلتزم بها الأجهزة العليا للرقابة لإثبات الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI) والدليل (GUID). يمكنكم الحصول على المزيد من المعلومات حول إطار عمل الانتوساي للتوجيهات والاصدارات المهنية هنا.

ثانياً: صادقت الانكوساي على عدد من المراجعات الأساسية لإجراءاتها القانونية، والتي بموجبها يتم إصدار المعايير المهنية إلى جانب غيرها من الإصدارات. وتجدر الإشارة إلى أن هنالك تغييرات جوهرية في الإجراءات القانونية والموضحة أدناه:

1- عقد منتدى التوجيهات والاصدارات المهنية للأنتوساي على أساس دائم، والذي يعتبر جهازاً يضم عدداً من الخبراء المعينين للعمل لصالح أعضاء الأنتوساي المتمتعين بالعضوية الكامل. بالإضافة إلى تعزيز العمليات التي تمتاز بجودة عالية في تدقيق القطاع العام بهدف تحقيق الفائدة لمستخدمي تقارير الجهاز الرقابي الأعلى وعامة الناس. حيث يعمل المنتدى على تقييم الإصدارات المهنية واعتمادها وفقاً للإجراءات القانونية. وتحقيقا لهذا الغرض، يتبع منتدى التوجيهات والاصدارات المهنية للأنتوساي ويسهل وضع مسودة للإصدارات المهنية الفردية، ويعمل على التأكد من مدى وملاءمتها واتساقها للمعايير الفنية بحيث تحقق الجودة المطلوبة، ومن ثم يتم اعتمادها وادراجها في المنتدى قبل ان يتم تقديمها لمجلس مديرين الانتوساي بواسطة اللجنة المعنية للمصادقة عليها.

2- تقديم خطة التطوير الاستراتيجية(SDP) والتي تشير لاستراتيجية عامة وخطة عمل تعنى بوضع إطار عمل الانتوساي للتوجيهات والاصدارات المهنية بطريقة واضحة ومتناسقة وملائمة. وقد تمت صياغة خطة التطوير الاستراتيجية طبقا لعملية تم إقرارها من قبل اللجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية (PSC-SC) وذلك بموافقة رؤساء لجنة بناء القدرات المهنية(CBC)، ولجنة تبادل المعرفة(KSC) بعد التشاور مع منتدى التوجيهات والاصدارات المهنية للأنتوساي. وتمت الموافقة على محتوى خطة التطوير الاستراتيجية من قبل اللجنة التوجيهية الخاصة بلجنة المعايير المهنية بناء على اقتراح تم اعداده بواسطة منتدى التوجيهات والاصدارات المهنية للأنتوساي والمصادقة عليه من قبل مجلس المديرين. وتعمل خطة التطوير الاستراتيجية «كبوابة مفردة» لإطار عمل الانتوساي للتوجيهات والاصدارات المهنية، حيث أن المشاريع التي تمت الموافقة في الخطة فقط لها أن تتيح الإضافة، أو المراجعة، أو سحب الاصدارات الموجودة في إطار عمل الانتوساي للتوجيهات والاصدارات المهنية.

وقد تمت المصادقة على خطة التطوير الاستراتيجية للأعوام 2017-2019 من قبل مجلس المديرين في اجتماعه الثامن والستين (68) وذلك في شهر ديسمبر لعام 2016. وعليه وحتى هذا الوقت، تعنى الخطة بالكامل بالانتقال من إطار عمل الانتوساي للمعايير المهنية السابق إلى إطار عمل الانتوساي للتوجيهات والاصدارات المهنية. كما تم وضع أول خطة تطوير استراتيجية في صدراه أعمال الانكوساي (قبل المصادقة على إطار عمل الانتوساي للتوجيهات والاصدارات المهنية والإجراءات القانونية المعدلة). ونظرا لضيق الوقت، يمكن تكريس وقت محدد للتشاور مع الأطراف المهتمة.

حان الوقت لإعداد خطة التطوير الاستراتيجية القادمة، والتي سيتم المصادقة عليها في اجتماع مجلس المديرين في عام 2019، وتفعيلها في شهر يناير عام 2020. كما تجدر الإشارة إلى حرصنا على اجراء أكبر قدر ممكن من المناقشات عبر مجتمع الانتوساي، مع التأكيد على مشاركة الأطراف ذات العلاقة الخارجيين. وتحقيقا لهذه الغاية سيتم خلال الأشهر القادمة ممارسة عمليات التشاور المطروحة على نطاق واسع بحيث تشمل كافة الأطراف المهتمة والأجهزة العليا للرقابة وجهات الانتوساي، بالإضافة إلى مدققي الجهاز الأعلى الرقابي، والأطراف الخارجية ذات العلاقة.

وسيتم لاحقاً خلال هذا العام طرح دعوة للمشاركة بالمدخلات. نتطلع لاستلام اقتراحاتكم عبر مجتمع الانتوساي. في حال رغبتكم بالحصول على المزيد من المعلومات، ندعوكم لمتابعة المواقع الالكترونية للأنتوساي وللجنة المعايير المهنية PSC. نتطلع لسماع آرائكم.

لقاء أعضاء منتدى الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية في اجتماع عمل في جواتيمالا

استضاف المراقب العام لجمهورية جواتيمالا اجتماع عمل منتدى التوجيهات والاصدارات المهنية الخاص بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة « الإنتوساي» (FIPP) خلال الفترة من 27-30 أكتوبر 2017.

واشتمل هذا الاجتماع السادس والمثمر على عدة أهداف مثل التصديق على سير عمل الموضوع المؤسس في خطة التنمية الاستراتيجية(SDP) 2017-2019 ، وتحليل عروض المشروع المعدة بواسطة قادة مجموعات العمل، قادة مشاريع خطة التنمية الاستراتيجية(الذين يستهدفون اصدار توصيات طبقا لأهداف إطار عمل منتدى التوجيهات والاصدارات المهنية الخاص الانتوساي) ، مناقشة مشاريع جديدة سيتم اضافتها لخطة التنمية الاستراتيجية، ودراسة البنود الصادرة من قبل اللجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية(PSC-SC) ، وتفعيل إجراءات العمل الداخلية الخاصة بمنتدى التوجيهات والاصدارات المهنية الخاص الانتوساي.

تم تحقيق نتائج ضخمة تشمل توصيات عملية تخطيط خطة التنمية الاستراتيجية، ودراسة هيكل منتدى التوجيهات والاصدارات المهنية الخاص الانتوساي المقترح لنظام « مجموعة العمل» (المعد من قبل الجهاز الأعلى الرقابي لجواتيمالا) ومراجعة إجراءات عملية الموافقة على الوثائق وانتخاب نائب رئيس منتدى التوجيهات والاصدارات المهنية الخاص الانتوساي كممثل من الجهاز الأعلى الرقابي الدنماركي.

وشملت النشاطات اللاحقة تأسيس التواصل مع رؤساء أهداف الانتوساي لمناقشة جوانب تتعلق باللجان الفرعية للأنتوساي ومجموعات العمل الخاصة بها، واعداد وثائق ترتبط بعملية التخطيط القادمة لخطة التنمية الاستراتيجية، وعمل مسودة اتفاقيات لمعايير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة(ISSAIs) ، والتخطيط لإعادة تنظيم نظام عمل فريق منتدى التوجيهات والاصدارات المهنية الخاص الانتوساي، والإعداد لتحديث الموقع الإلكتروني للمنتدى للحث على المزيد من التواصل.

وبالتالي صرحت السيدة جانجا كابافارابو، نائب المراجع والمدقق العام للجهاز الهندي ورئيس منتدى التوجيهات والاصدارات المهنية الخاص الانتوساي FIPP بأن : « هذا الاجتماع يعتبر مهما جدا والذي تمكنا خلاله من مراجعة المشاريع التي نعمل عليها حاليا. كما بدأنا أيضا العمل لتطوير المساهمات ودعم تطوير خطة التنمية الاستراتيجية القادمة»

نحو عام 2030: عالم المساواة بين الجنسين

إعداد: السيدة جراسييلا دي لا روسا، مكتب التدقيق العام الأرجنتيني والسكرتيرة التنفيذية، للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لميركوسر والشركاء

تستضيف منظمة EFSUR التابعة لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي(OLACEFES) ندوة حول الهدف الخامس للتنمية المستدامة (5 SDG)

على الرغم من أن قضايا الفروقات بين الجنسين تحدث تعقيدات تؤثر على البشرية على الإجمال، إلا أن تبني مقاييس لرعاية التغييرات السياسية والاجتماعية والثقافية يعني الشروع في عملية معقدة.

وانه لمن الضروري أن تسعى الدول لمواجهة عدم المساواة بين الجنسين، ليس لمجرد كون الأمر يعتبر ممارسة غير عادلة، ولكن لما لهذه المساواة من دور في تنشيط التنمية الاقتصادية.

وقد تم تطوير هذا الفكر في المنتدى الذي عقد في سبتمبر 2015 تحت عنوان: « تحويل عالمنا: جدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة» الذي تبنته 193 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والذي يعد من أحد المنتديات السياسية عالية المستوى (HLPF) والمعنية التنمية المستدامة.

> يعتبر الهدف الخامس للتنمية المستدامة أكثر من جرد هدف، فهو أيضا أولوية حتمية يجب ادراكها جيدا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

أحد أهداف التنمية المستدامة(SDGs)المشار إليه في جدول أعمال الهدف الخامس للتنمية المستدامة (5 SDG) يركز على « المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات».

الأمر أكثر من مجرد هدف، إنه أولوية حتمية يجب إدراكها بقوة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع الأهمية العالمية والمحلية للموضوع، قام مكتب التدقيق العام للأرجنتين بصفته سكرتير الهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة لميركوسر والشركاء EFSUR وهي منظمة تتبع منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي(OLACEFES) باستضافة ندوة عالمية حول الهدف الخامس للتنمية المستدامة، المتعلق بالمساواة بين الجنسين: التطبيق والتطوير» خلال الفترة من 10 إلى 12 إبريل 2018 في مدينة بيونس آيرس.

تم تصميم الندوة لتحديد مستوى اتخاذ القرار الحكومي الضروري لتحقيق المساواة بين الجنسين، وقد اشتملت على عدة مواضيع رئيسية تتضمن التالي:

- تطبيق هدف التنمية المستدامة الخامس داخل الدول الأعضاء في منظمة EFSUR التابعة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- مستويات التبني الوطنية والمحلية.
- دور الصحافة.
- التحديات لتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم.
- الأثر الاقتصادي على تفعيل المساواة بين الجنسين.
- الطريقة الشاملة حول الجنسين داخل البيئة السياسية.

وقد شارك في الندوة رؤساء منظمة EFSUR التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بالإضافة للخبراء، والمفكرين، والقادة التنظيميين المدافعين عن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

(CEDEIR)اللجنة المعنية بتقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة و مؤشرات الأداء تقدم ورشة عمل «إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا (SAI PMF)»لموظفي الجهاز الرقابي التشيلي

قامت اللجنة المعنية بتقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومؤشرات الأداء (CEDEIR) – وهي إحدى لجان مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بأمريكا اللاتينية والكاريبي (OLACEFS)– بتقديم ورشة عمل لموظفي الجهاز الرقابي التشيلي حول أداة إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا (SAI PMF)، وذلك خلال الفترة من 27-28 نوفمبر 2017.

هذا وقد تم إعداد ورشة العمل بغرض تعزيز الوعي حول أداة إطار عمل قياس الأداء، وتم عقدها من قبل مختصين من الجهاز الأعلى للرقابة لدى جمهورية بيرو وبدعم من بنك التنمية الأمريكي (IDB). ضمت الورشة 43 مشارك من الجهاز الرقابي التشيلي اطلعوا من خلالها على العديد من الجوانب النظرية والعملية بشأن إطار عمل قياس الأداء وذلك لتقديم صورة أفضل حول فوائد الأداة وآليات العمل بها.

إن استخدام إطار عمل قياس أداء الأجهزة الرقابية (SAI PMF)، والذي يعتبر تطبيقه طوعياً، يتيح للأجهزة الرقابية القيام بتقييم الأداء، ويشمل ذلك تقييم مهمات التدقيق وغيرها من الأنشطة التي تنص عليها تفويضات الجهاز، وذلك من خلال مؤشرات تستند على أجود الممارسات الدولية لعمليات التدقيق الخارجي، إلى جانب الامتثال للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومتابعتها.

لمزيد من المعلومات حول ورشة العمل وأعمال لجنة CEDEIR، تفضلوا بزيارة الموقع الالكتروني www.cedeir.com.

استبيان حديث:
اهتمام متزايد للقيام بعمليات التدقيق التعاوني

أجـرت المنـظمـة الـدولـيـة لـلأجـهـزة الـعـلـيـا لـلـرقـابـة المـالـيـة والمحاسبة(الانتوساي) واللجنة الفرعية حول التدقيق التعاوني التابعة للجنة بناء القدرات(CBC) استبيان لتجميع البيانات حول أفضل الممارسات المتعلقة بالتدقيق التعاوني.

وقد أوضح الاستبيان الاهتمام الكبير بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للقيام بالتدقيق التعاوني. علاوة على ذلك، بينت النتائج مدى تفضيل الجهاز الرقابي للقيام بعمليات التدقيق التعاوني في عدة مجالات رئيسية.

وقد عملت مجالات الاهتمام المرصودة والمتماشية مع هدف التنمية المستدامة (SDG) على تمثيل المواضيع حساسة ذات الأهمية للمواطنين.

- سجلت جودة التعليم –هدف التنمية المستدامة الرابع (4 SDG) أعلى معدل من الاستجابات بنسبة ٧٢٪.
- سجل هدف التنمية المستدامة الثالث (3 SDG) القائم على الصحة الجيدة والرفاه نسبة 59% من الاستجابات.
- سجل هدف التنمية المستدامة الخامس (5 SDG) حول المساواة بين الجنسين نسبة 38%.
- وجاء ترتيب هدف التنمية المستدامة السادس والسابع حول المياه النظيفة والنظافة الصحية والطاقة النظيفة بأسعار معقولة (SDG 6&7) بنسبة 28%.
- نسبة 21% من هذه الاستبيانات بينت مدى الاهتمام في العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة والسلام والعدالة والمؤسسات القوية، بالإضافة لعقد الشراكات لتحقيق الأهداف التالية (8،11،16،17 SDG).

كما أوضحت الـردود على الاستبيانات مدى تضامن الأجهزة العليا الرقابية، حيث تفاعلت بإيجابية مع فكرة مشاركة الخبرات وأفضل الممارسات في القيام بعمليات التدقيق التعاوني، علاوة على المشاركة في الأحداث التي تضيف للتعاون والتعلم.

و تماشياً مع شعار منظمة الانتوساي» التجربة المتبادلة تفيد الجميع» ، تشجع اللجان الفرعية جميع أعضاء مجتمع الانتوساي، الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمنظمات الإقليمية للمشاركة!

لا تتردد بمشاركتنا بمعارفك وخبراتك حول عمليات التدقيق التعاوني عبر البريد الإلكتروني:cooperacion@contrraloria.gob.pe.

استبيان حول عمليات التدقيق التعاوني

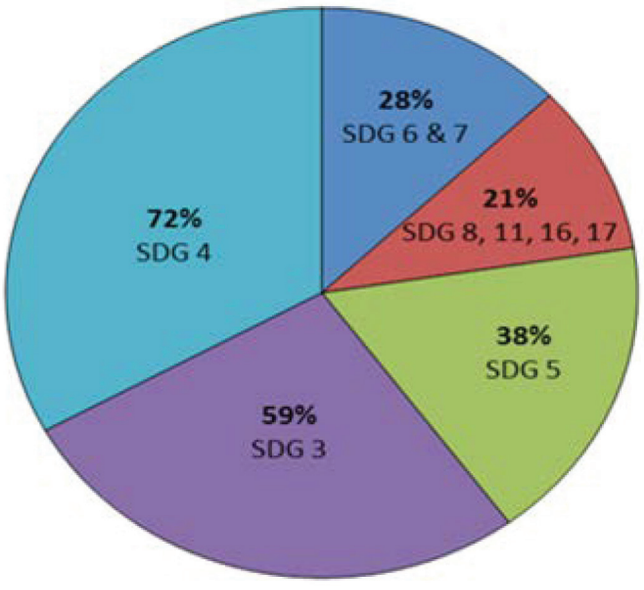

- جودة التعليم .
- الصحة الجيدة والرفاه.
- المساواة بين الجنسين.
- المياه النظيفة والصحة العامة.
- العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والمدن والمجتمعات المستدامة، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية.

مجموعة العمل حول المؤشرات الوطنية الرئيسية تمضي قدماً في وضع دليلها الإرشادي

اجتمع أعضاء مجموعة العمل حول المؤشرات الوطنية الرئيسية (WGKNI) التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) في روما، إيطاليا في الفترة من 26 إلى 29 من شهر مارس 2018.

وقد استضافت محكمة المدققين الإيطالية الاجتماع الذي ضم وفود من مختلف الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs)، إلى جانب ضيوف مميزين من مكتب الميزانية التابع للبرلمان الإيطالي وجامعة روما. بالإضافة إلى مشاركة مراقبون من مبادرة الانتوساي للتنمية (IDI) والجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

وقد قام كل من رئيس محكمة المدققين الإيطالية السيد/ انجلو بوسكيما – والأمين العام لمجموعة العمل حول المؤشرات الوطنية الرئيسية، إلى جانب السيد/ ديميتري زايتشيف – من غرفة الحسابات في روسيا الاتحادية بالترحيب بالمشاركين في الاجتماع المنعقد على مدى أسبوع. وارتكز الاجتماع على مدى التقدم المحرز في مجال التدقيق على استخدام وتطوير الدليل الإرشادي حول المؤشرات الوطنية الرئيسية (KNI) المعني بتوقعات الاقتصاد الكلي، والتجارب الوطنية حول استخدام (KNI) في الأنشطة المناطة من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمشاريع الفرعية المستقبلية المحتملة.

وقد أشارت السيدة / باربرا دزتلر – من الجمعية الألمانية للتعاون الدولي في عرضها التقديمي الذي تطرق إلى معاناة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من نقاط ضعف رئيسية متكررة في مجال الإدارة المالية العامة في أثناء غياب الإجراءات العلاجية اللازمة لمعالجتها. وأوضحت أن الهياكل التنظيمية تعتبر كجبال جليدية، بحيث تطفو القوانين على سطح الماء في حين تغيب القيم والقواعد تحت سطح الماء. كما شددت على أن تغيير القوانين الحالية لا يعد كافياً، وأن المواضيع التي تعتبر «تحت سطح المياه » تتطلب مزيداً من الاهتمام. وأضافت كذلك أن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة طابع خاص لمعالجة مثل هذه المواضيع.

وتعد الاستفادة من عمليات التعاون والتنسيق عمليات رئيسية، الأمر الذي أكدته السيدة / جانا جيوروفا – من مكتب الرقابة العليا لجمهورية سلوفاكيا في عرضها التقديمي من خلال مثال توضيحي حول هذه العمليات والجهود المبذولة. ويعمل «مشروع تبادل المعلومات المرجعية» على توظيف عمليات تدقيق حول المؤشرات الوطنية الرئيسية والوحدات المتعددة في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي بدورها تعنى بتبادل معلومات حول عدة مواضيع، بما في ذلك العقارات الحكومية وعمليات الشراء العامة والبنى التحتية للطرق والرعاية السكنية الاجتماعية.

ومن جانب آخر، أشار السيد/ انريكو جيوفاني – أستاذ متخصص في الاحصائيات الاقتصادية في جامعة روما إلى أهمية التواصل، في الوقت ذاته الذي تم فيه التأكيد على ضرورة كل من التعاون والتنسيق.

وتضمنت كلمة السيد/ أ. جيوفاني، التي ألقاها حول الاقتصاد السياسي للمؤشرات وثورة البيانات والأبحاث القائمة على مقايضات أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، على ضرورة القضاء على الثغرات الموجودة في عمليات التواصل – وأهمها حاجز اللغة بين الاقتصادين والمواطنين.

ومن جانب آخر، تواصل مبادرة الأنتوساي للتنمية عملها مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وذلك فيما يتعلق بمدى الجاهزية لتطبيق اهداف التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى احصائيات إيجابية في هذا الشأن. يعمل ما يقارب 70 جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة حاليا على مراجعة التقدم المحرز على النطاق الوطني.

وعلى الرغم هذا العدد الكبير من الأجهزة العليا التي تعمل على مراجعة التقدم المحرز في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، صرح السيد/ ليوناردو نافيز سوسيا- من محكمة التدقيق البرازيلية في عرضة التقديمي حول « أنظمة المؤشرات الوطنية الرئيسية والحوكمة العامة « إلى عدم قيام معظم هذه الأجهزة العليا بمراجعة الصلات بين أنظمة المؤشرات الوطنية الرئيسية والحوكمة.

ومع ذلك، ناقش ممثلي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماع مجموعة العمل حول المؤشرات الوطنية الرئيسية عدداً كبير من المبادرات التي تشير إلى احداث تغير في عمليات الرقابة على الصلات سالفة الذكر، على سبيل المثال: التخطيط لبرامج عامة بغرض تأكيد الصلات بين الأهداف الوطنية، والربط بين الخطط الاستراتيجية للجهة التدقيقية واستراتيجيات التطوير الوطنية بغرض ضمان قيام عمليات التدقيق بالتركيز على أهم الأولويات الوطنية، إضافة إلى مؤشرات في التخطيط الاقتصادي الوطني.

وأكد السيد / أنتون كوسيانينكو – من غرفة الحسابات الروسية «اعتماد التوجيهات المعنية بتقييم واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية على نموذج يعني بقياس مدى النضج. كما أضاف: «أننا جميعا مختلفون باختلاف اماكننا، بينما يمكننا التعلم والاستفادة من بعضنا البعض فيما يتعلق بكيفية التقدم والمضي قدما».

واختتم اجتماع مجموعة العمل حول المؤشرات الوطنية الرئيسية بالتوصل إلى عدة نتائج رئيسية وهي: ضرورة تعلم كيفية التقدم وكيفية مواجهة التحديات. إضافة إلى قيام أعضاء مجموعة العمل باعتماد خطة العمل لعام 2018، والتي بدورها تحدد الأهداف والغايات التي تتطلع إلى تحقيقها في السنوات القادمة.

يمكنكم متابعة مجموعة العمل حول المؤشرات الوطنية الرئيسية والحصول على آخر الاخبار من خلال متابعتكم لحساب تويتر: twiter.com/wg_kni .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
تطلق منتدى تدقيق فعال خاص بالقطاع العام

استضافت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)افتتاح اجتماع تحالف المدققين في 26 مارس 2018 في باريس، فرنسا والذي تم فيه رسمياً إطلاق مجتمع مدققي القطاع العام الفعال والذي يوحد هيئات التدقيق الداخلية والخارجية.

وقد تم تشكيل تحالف المدققين والذي يشمل أكثر من ٣٠٠ مدقق من ٥٧ دولة لتسهيل الشراكة المؤسسية وتعزيز الحوكمة الرشيدة عن طريق تقديم منتدى لمشاركة أفضل الممارسات والخبرات.

ومن جانب آخر، صرح السيد ريتشارد.ف. تشامبرز رئيس معهد المدققين الداخليين(IIA) قائلا: «يتيح تحالف المدققين فرصة كبيرة للمدققين الداخليين والخارجيين للاجتماع، وتبادل المعلومات والأفكار، وتعزيز الرقابة، والنزاهة حول العالم».

وشمل الحدث طرح عروض تقديمية ومناقشات حول عدد من الموضوعات مثل الأفكار الجديدة للتدقيق والتدقيق المعني بالنزاهة، وحماية ثقة العامة، والتحديات والحلول المشتركة، بالإضافة إلى استضافة متحدثين ومشرفين من حول العالم ، مثل: السيد آردان أديبيردانا- رئيس مؤسسة التدقيق الداخلي في اندونيسيا، والسيد جورج بيرموديز- مراقب عام جمهورية تشيلي، والسيد ريتشارد.ف. تشامبرز- رئيس معهد المدققين الداخليين(IIA)، والسيد جون هاتون- نائب مدير مركز امتياز التدقيق في مكتب المسائلة الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية، والسيدة هيلينا أبرو لوبيز- رئيسة المنظمة الأوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وفريق العمل حول التدقيق واخلاقياته ، والسيد ماركو مانيكو- نائب المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني الفنلندي، والسيد ألين ميمفو- مدير مبادرة تنمية الانتوساي(IDI) . بالإضافة إلى السيدة ريجينا مامبو موزامي- مدير التدقيق الداخلي في لجنة الاتحاد الأفريقي، والسيدة جوان رولي- مدير الممارسات المهنية في هيئة التدقيق الداخلي الحكومي للملكة المتحدة، والسيد سياران سبيلانس- المستشار الرئيسي لخدمة التدقيق الداخلي في المفوضية الأوربية، والسيد كيفن سمرزجيل - رئيس العلاقات الدولية في مكتب التدقيق الوطني الحكومي للمملكة المتحدة. إلى جانب السيد نيكولاس سويلز- رئيس التدقيق في مكتب المدقق العام الكندي، السيد توماز فيزل- رئيس محكمة التدقيق في جمهورية سلوفانيا، و أخيراً السيد رينيه وينك - رئيس إدارة مكافحة الفساد والالتزام وإدارة المخاطر في محكمة التدقيق النمساوية.

و قد أكد السيد ماركوس بونتوري - مدير الحوكمة العامة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قائلا: « أنتم تمتلكون شبكة العمل هذه». كما أضاف: « يلعب المدققين دورا رئيسياً في تأسيس المسائلة وبالأخص في مواجهة تناقص الثقة في الحكومة».

تعتزم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) استضافة المزيد من الأحداث المستقبلية القائمة التي تعنى بمواضيع أساسية وفعالة، والتي تهدف للمساعدة في تزويد المدققين بأسس نقاط القوة والاحتياجات وتسهيل نشاطات بناء القدرة.

للانضمام إلى مجتمع تحالف المدققين واستلام اخبار عن التحالف والاجتماعات القادمة، الرجاء اكمال هذه الاستمارة.

مـــايو 2018

7- 10 اجتماع مجلس مديري المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة باللغة الإنجليزية AFROSAI-E – راوندا.
30-31 الاجتماع الـ (15) للجنة التوجيهية للمعايير المهنية – لوكسمبورغ، المقر الرئيسي ECA .

يونيو 2018

12-13 ورشة عمل حول تقييم السياسات الصحية بإشراف فريق العمل المعني بتقييم السياسات العامة والبرامج WGEPPP-باريس، فرنسا.
18-19 فريق مهمة الأنتوساي المعني بمهنية المدققين – ستوكهولم، السويد.
20-21 المؤتمر العالمي لمراجعة النظراء – براتسلافا، سلوفاكيا.
25-27 الاجتماعات الإقليمية لمبادرة الانتوساي للتنمية IDI – أوسلو، النرويج.

يوليو 2018

11-13 اجتماع مجموعة العمل المعنية بالدين العام – حيدر أباد، تيلانقانا، الهند.

أغسطس 2018

20-22 الاجتماع الـ (10) للجنة التوجيهية التابعة للجنة تقاسم المعرفة KSC – كامبالا، أوغندا.
20-24 اجتماع منتدى الأنتوساي للتوجيهات و الإصدارات المهنية – ترومسو، النرويج.

سبتمبر 2018

3-6 اجتماعات متزامنة للجنة بناء القدرات CBC واللجنة التوجيهية لمجموعة مانحي الإنتوساي – دولة الكويت IDSC.
7 الاجتماع الـ (15) للجنة السياسة و التمويل والإدارة PFAC – الرياض، المملكة العربية السعودية.
19-21 الاجتماع الـ (11) لمجموعة العمل المعنية بقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – مونتيقو، جامايكا.
19-22 الاجتماع الـ (14) للجمعية العمومية لمنظمة الأسوساي اوالاجتماع الـ (52) والـ (53) لمجلس المديرين – هانوي ، فيتنام.

ملاحظة المحرر:

تنشر هذه الرزنامة كدعم لاستراتيجية الأنتوساي الخاصة بالتواصل وأيضا كمساعدة لأعضاء الأنتوساي في تخطيط وتنسيق جداول اعمالهم. وتشتمل هذه المجلة على أحداث الأنتوساي على نطاق واسع وكذلك الأحداث على المستوى الإقليمي من مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات مجالس المديرين. وبسبب ضيق المساحة المحددة للنشر تعذر ادراج العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات الأخرى المطروحة من قبل الأقاليم. للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

المجلة الدولية

للرقابة المالية الحكومية

تفضل بزيارة موقعنا : intosaijournal.org

ابدي اعجابك بنا على موقع الفيس بوك : facebook.com/intosaijournal

تابعنا على موقع توتير : twitter.com/intosaijournal

تابعنا على صفحة الانستغرام : Instagram.com/intosaijournal